العدد 022 – أكتوبر 2011
يصدر مجاناً مع مجلة الرافد

الخط الأحمر
مقدمات في الترقيم اللغوي

دائرة الثقافة والإعلام – حكومة الشارقة
ص.ب. 5119
هاتف : 9716/5671116+
بـراق : 9716/5662126+

www.arrafid.ae

* المواد المنشورة تعبر عن كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي دائرة الثقافة والإعلام

وكـلاء التـوزيـع: دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع، دبي: ت: 04/3916501، قطر: دار الثقافة للطباعـة والصحافة والـنشر والـتـوزيع: ت: 414482 البحرين: دار الهلال للتوزيع ت: 534561–05355590، اليمن: دار القلم للنشر والتوزيع والإعلام صنعاء: ت: 272562–0272563، المغرب: الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة «سبريس» الدار البيضاء: ت: 249200 ، مصر: مؤسسة أخبار اليوم: ت:5782700، سوريا: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات.

الخط الأحمر

مقدمات في فن التدقيق اللغوي

محمد الأمين بن محمد المختار

استهـــلال

حين تقـف أمام عنـوان «التدقيق اللغـوي»، تتفتح لك أبـواب عديدة، علـى كل منهـا داعٍ يناديـك: من هنا البدايـة؛ أمامـك علـم المفـردات والمعجـم العربـي بلغاتـه وتشعباته، وأمامـك علـم النحـو بمدارسـه واتجاهاتـه، وأمامـك علـم الصرف بأوزانه وتفعيلاته، وأمامك علم الخط والإمـلاء باصطلاحاتـه ومواضعاته، وأمامـك علـم البلاغـة باستعاراتـه

ومجازاتـه. والحقيقـة أنه لا مناص لك مـن أن تدخل من كل تلك الأبـواب، وأن تغترف من كل تلك العلـوم، ثم أن تذهب في جولةٍ مطولـة فـي دهاليز مـا يعرف قديمـاً بـ «لحـن العامـة» وحديثاً بـ «الأخطـاء الشائعـة». فالتدقيـق اللغـوي في الحقيقـة «حديث ذو شجون».

ولقد وقفت باديَ الرأي في حيرة أمام هذه الأبواب المفتَّحة، أخشـى أن ألـج من أحدها فتغرينـي ثماره وبساتينـه، ويطيب لي المقـام، ولكني بعد لأْيٍ مـن التفكير، رأيـتُ أن هذه المقدمات موجهة إلى المدقق اللغوي، أو من يريد أن يكون كذلك، والحال أن المدقق يجب أن يكون قد أخذ من كل تلك العلوم بحظ وافر، وأن مـا يحتـاج إليـه ليس إعـادة دروس طال عليهـا الأمد، فتلك الدروس لا تـزال هاجعة في أمهات المراجع والأصول، ولكن ما يحتـاج إليه المدقق اللغوي هو قواعـد نظرية منطلقة من معطيات علميـة، ترشـده إلـى الطريقـة المثلى فـي ممارسة فـن «التدقيق اللغـوي»، مع التمثيل والاستشهاد المناسب، الذي يحيل إلى تلك العلـوم كلما دعت لذلك المناسبة، وهـو يحتاج أيضاً إلى التبصير ببعضـ الأخطاء الشائعة، مع التعليل لذلك من المراجع المعتمدة، ولئـن كانت قـد أُلّفت الكتب في تتبع تلك الأخطـاء واستقصائها

قديمـاً وحديثـاً، فإنـه تظل تتجـدد يوماً بعـد يوم، وتظـل عملية ملاحقتهـا تحتاج إلى الرصد المستمـر، فلا غرو أن تجد في هذا البحث – على اختصاره – أخطاءً لم يسبق إلى التنبيه عليها.

نظـراً لذلك فقد تقـرر أن تكون هذه المقدمـات مقسمة إلى فصليـن رئيسيـن؛ أحدهما نظـري، يتضمن مقدمـات عن عملية التدقيق اللغوي، تعريفاً وتأصيلاً وتقعيداً. والثاني تطبيقي، يحتوي علـى نماذج من الأخطاء المنتشرة في المجال الإعلامي، أرى أنه يضـع المفاتيح في يد المدقق اللغوي، لكي ينطلق في ثقة، فيعرف الأمثال بالأمثال، ويقيس الأشباه بالأشباه، نحو تطوير مستمر لهذا التخصص المهضوم.

وبعد؛ فقد جاء هذا البحث نتيجة رصد وتسجيل للملاحظات أثنـاء عمل التدقيق، مع رجوع دائـب إلى المصادر الموثوقة، وقد آثرت أن أعتبره مقدمات؛ حيث إن الموضوع لا يزال قابلاً للمزيد مـن الجهد والبحث، وإنما الهدف هو طرق الموضوع وافتتاحه، بمقدمـات تستدعـي الباحثيـن و«المدققيـن» لاقتحـام المجال بدراسـات موسعة، وربما نجد الوقت الكافـي فيما بعد، لنزيد ما يتراكم من العمل والتجربة.

وأسـأل الله تعالـى أن يجعله عمـلاً مقبولاً في خدمـة اللسان

العربي المبين، لسـان أهل الجنة، ولسان الرسالة الخاتمة من لدن رب العالمين.

وإذا يحاس الحيس ..

زعـم المتأدبون أن فتى من العرب كان له أخ من أبيه، وكانت أم ذلك الأخ تدلل ولدها، وتؤثره بما لذَّ وطاب، فإذا ما نزلت بها نازلة أو كريهة، دعت إليها صاحبنا الفتى، وآثرت ولدَها بالسلامة، فلما ضاق الفتى ذرعاً بذلك أنشأ يقول:

وإذا تكونُ كريهةٌ أُدعـى لهـا
وإذا يُحاسُ الحيسُ[1] يُدعى جندب

هذا – وجدِّكم – الصَّغارُ بعينِه
لا أمَّ لي إن كـان ذاك ولا أب

قـد تكون في الأبيات حدةٌ زائـدةٌ، لكنها تبقى صالحة ليترنم بهـا المدقق اللغوي، فـي أوقاته الصعبة التي يمـر بها دائماً، حين تزلقه أبصـار الجميع، وتوجه إليه السهام من كل حدب وصوب، لأن خطـأً – بشريّاً على كل حال – قد اكتُشف في النص الذي مرَّ مـن بين يديه. أما إذا لم يكتشف خطأ ومرت الأمور بسلام، وجاء

النص سليماً معافىً من كل العيوب والعاهات التي كان يعانيها قبل خروجه من غرفة عمليات التدقيق، فالمدح والثناء والإطراء من حق المحرر أو المترجم، ولا مكان من الإعراب لذلك الجندي المجهول، إلا يوم يخطئ، ولا أحد يسأل عما بذله من جهد وما عاناه من مشقة، وقد يكون في كثير من الحالات هو أبا عذر ذاك التعبير البديع، الذي كان في الأصل معقداً وركيكاً، أو هو من صحح تلك المعلومة التي كانت – لو تركت كما في الأصل – كفيلةً بسقوط الكاتب من عيون القراء والمعجبين.

تلكم هي المفارقة في عملية التدقيق؛ فالسيئة عليك، والحسنة لغيرك. وقد يكون عزاء المدقق فيها أنه قبل كل شيء يؤدي واجباً يريحه نفسيّاً ومعنويّاً، حين يحمل سيفه على الأخطاء اللغوية، والعبارات الملتوية، فيتركها صرعى حول حمى العربية المصون، فلا شيء يبعث الراحة في نفسه أكثر من ذلك.

وربما يكون مرد هذه المفارقة، إلى تصور شائع بأن التدقيق اللغوي ليس إلا عملاً تكميليّاً، غير أساسي، فهو بقيمة عملية الصف والطباعة أو أقل شأناً، وكذلك يتصور الكثيرون فعلاً. وقد كان يرجى لهذا التصور نصيب من الصحة، لو أن المحرر والمترجم ممسكان بزمام اللغة، عارفان بطرائق التعبير ومحاسنه،

ولو أن عامل الطباعة ذو مهارة – ولو يسيرة – في الإملاء العربي. بيـد أن الأمر بعيد – فـي الواقع – مما يتصـورون؛ فالمدقق يجد نفسـه غالبـاً، منهمكاً فـي إعادة صياغـة فقرات كاملـة، وتقويم أساليـب ملتويـة، وتشذيب عبارات قلقة، وكأنـه صار محرراً، لا مراجعاً مدققاً، ولا غرو بعد ذلك أن كثيراً من المدققين، يتحينون الفرص ليتحولوا إلى محررين، بعد ما اكتسبوا الخبرة الكافية، من جراء التحرير في التدقيق.

ولا يقصـد من هـذا أبداً أي تقليل من شـأن عمل المحرر ولا المترجم، بل إنهما ليعانيان من عملهما الصعوبات الكثيرة، ولكن المقصـود أن يـرد الاعتبـار إلـى المدقـق الـذي يقاسمهما تلك المشقات، ولكن في الخفاء.

***

1 المقدمات النظرية

ما التدقيق اللغوي؟

النص اللغوي الإعلامي يسهم في إخراجه أكثر من جهد، وليس موكولاً فقط إلى المراسل أو المحرر؛ فبعد المحرر الذي يلتقط الخبر ويصوغه وفقاً للخط التحريري للمؤسسة الإعلامية، ينتقل النص إلى يد مسؤول «التدسيك» الذي يراجع النص، فيغير بعض التراكيب ويحذف بعض الجمل أو يختصرها أو يمططها – استناداً إلى

معايير معينة، منها: الالتزام بعدد كلمات محدد، ومنها مراعاة الدقة المهنيــة التي قد تفوت على المحــرر – ثم ينتقل النص إلى الطباعة والتنضيــد، وأخيــراً يأتــي دور «التدقيــق اللغــوي» أو «المراجعة اللغويــة» أو «التصحيح اللغــوي» – حسب التسميات المتعددة – الذي يعني «مراجعة النص مطبوعاً، للتأكد من مطابقة المطبوع مع الأصــل أولاً، ولتصحيــح الأخطاء اللغويــة (إملائيــة أو تركيبية أو إعرابيــة) ثانياً، ولمراجعة الكاتب في ما كان غامضاً أو غير واضح في الأصل، أو كان فيه شيء من التناقض في فقرات النص».

هــذا التعريــف – وإن لم ننقله من مرجع، نظــراً لانعدام المراجع في الموضوع – نرى أنه هو أقرب ما يمكن أن نعرف به «التدقيق اللغوي».

وبهــذا يتضح ما للتدقيق اللغوي من عظيــم الخطر والأهمية، حيــث إن كل العمليــات التــي قبلــه يرافقهــا شــيء مــن التسرع والاستسهــال، في الجانب اللغوي على الأقــل، اتكالاً على عمل المدقــق، كما أنه أيضاً خطرٌ من ناحية ما يترتب عليه، لأن المدقق هو آخر من يمر عليه النص، وبموافقته عليه يعتبر مسؤولاً عنه قبل السابقيــن، فهو واقع بيــن فكي رحى، وعليــه أن يتوقع كل أنواع الأخطاء، كما أن عليه أن يكون متأنياً غير مستعجل في التصحيح، حتى يتبين بجلاء صحة ما بدر إلى ذهنه.

جوانب عملية التدقيق اللغوي:

لمزيـد من شرح التعريف الذي ذكرناه نقول: إن عمل المدقق يرتكز على ثلاثة جوانب هي:

١ – مطابقة المطبوع للأصل:

والمقصـود بالأصل هـو النسخة التي كتبها المحـرر بيده أو طبعهـا على جهازه ثم سلمها للطباعـة التحريرية، فيجب أن يقدم هـذا الأصل إلـى المدقق موقَّعاً عليه من طـرف المحرر أو رئيس القسم، فيقوم المدقق بمراجعة النص المطبوع من قبل الطابع على ضوء الأصل المرفق من قبل المحرر، ومهمته في هذه المرحلة أن يتأكـد من المطابقة بين النصين، انطلاقاً من أن المحرر – نظريّاً – ينبغي أن يكون على دراية باللغة تحجزه عن الوقوع في الأخطاء.

والأخطاء التي يجب توقعها هنا عديدة؛ وأهمها:

– الإسقـاط: أي إسقـاط سطر مثلاً، حيث يمكن أن تزيغ عين الطابـع من كلمة في السطر الأعلى إلى أخرى في السطر الأسفل، أو إسقاط حرف، أو إسقاط كلمة.

– التكـرار: الـذي يقابل الإسقاط، وينتـج أحياناً عن استمرار

الضغـط علـى لوحة المفاتيح لوقـت أطول من الطبيعـي، فيتكرر الحرف، مثل «راااية»، «المتشبثيين»، وأما تكرار الكلمة أو الفقرة فينتج غالباً عن الانقطاع ثم العودة.

– تبـادل الأحرف: وذلـك بسبب تقديم حرف على آخر مثل «الثـروة» و«الثـورة»، و«فلسطيـن» «فلطسيـن»، و«صهيوني» «صيهوني»، وخطورة هـذا النوع أكبر إذا كانت الكلمة الأخرى ذات معنـى صحيـح، كمـا فـي المثـال الأول. أما فـي المثالين الآخرين، فيمكن أن يفهم القارئ المقصود بسهولة.

– التصحيف: أي وضع حرف مكان آخر[2]، وله أسباب منها مـا هو طباعيٌّ، مثل تجاور الحرفين على لوحة المفاتيح المطبعية، كما في «الثورة» و«الصورة»، أو صلاحية أحد المفاتيح لأكثر من حرف، كما في «إليه» و«غليه»، ومنها وهو أكثر: تأثر المحرر أو الطابـع بلهجته المحلية في تصحيف بعضـ الحروف، مثل إبدال الثـاء تاءً لدى البعض وسيناً لدى آخرين، أو الذال زاياً أو دالاً لدى آخريـن، أو الضاد ظـاء أو الظاء ضاداً لدى آخرين، أو القاف غيناً، أو الغيـن قافـاً. والطريف في هذا النوع مـن التصحيف، أن بعض هؤلاء قد يؤدي به التفاصح والخوف من الخطأ، إلى الوقوع فيه، كأن يكتب: «في ما نذر» بالذال، يقصد: «ما ندر» بالدال، حيث

يظـن أن قراءتها بالدال تصحيف، وأنـه يعيدها فصيحةً، أو يكتب «الغث والثمين» يقصد «الغث والسمين».

– تبادل الجمل أو الكلمات: قد يكون لدى الطابع نص مشابه محفوظ على جهاز الكمبيوتر لديه، فيجري عليه بعض التعديلات ويطبعه، تكاسلاً عن استئناف طباعة النص الجديد كاملاً، وأكثر ما يقع هذا النوع في نصوص الإعلانات، لأنها تتكرر كثيراً.

– ومـع أن المطابقة بين النص المطبـوع والأصل المخطوط يمكـن أن يتولاها مدقق واحد إذا وجد الوقت الكافي، فإنها لكي تكـون مضمونة النتائج ينبغي أن يتعاون عليها اثنان من المدققين؛ يقـرأ أحدهما المطبـوع، ويتابع الآخر الأصـل، ويتأكد ذلك في النصوص ذات الأهميـة الكبيرة، التي يكـون الخطأ فيها ذا خطر كبير، مثـل نصوص القوانيـن، ونتائج الانتخابـات، والخطابات الرسمية .. إلخ.

بعد التأكد من مطابقة المطبوع للأصل، ينتقل المدقق إلى:

ب – تصحيح الأخطاء اللغوية:

التي تتنوع أيضاً إلى أنواع عديدة؛ منها:

– الإملائية والطباعية، وغالباً تكون مسؤوليتها على الطابع، وهي الأكثر ولكن أمرها سهل، لأن الإملاء يدخل في باب الاصطلاحات التي لا مشاحة فيها، والطباعية أيضاً يساعد السياق – والأصل إن وجد – على تداركها.

– النحوية الإعرابية، وهي أيضاً سهلة نسبياً، حيث إن المهم فيها هو استقامة النص، وفقاً لأبسط قواعد الإعراب، بتطبيق علامات الإعراب الأصلية والتبعية.

– الأخطاء التركيبية في بناء الجمل، وهذه الأخطر، لأن تصحيحها – ما لم يكن بحذر – قد يغير المعنى المقصود لدى الكاتب، فيعتبر ذلك تصرفاً من المدقق في غير محله، وهذه دائماً يكون سببها من المحرر أو المترجم، نظراً لضعف التكوين في اللغة العربية، ولاعتماد المحررين غالباً على الترجمة الحرفية من اللغة الأجنبية.

ج – مراجعة الإشكالات واستيضاح المبهمات:

حيث يضع المدقق ملاحظاته على بعض الكلمات غير الواضحة معنىً أو كتابةً، أو على بعض التراكيب التي لا يتضح له

المعنـى المقصود منها، أو يلاحظ تناقضـاً بين العنوان والنص، أو بيـن بعض فقرات النص؛ ففي هـذه الحالة يعيد النص إلى المحرر ليغير التركيب إلى صيغة مقبولة من الناحية اللغوية، أو يغير الكلمة الغامضـة بأخـرى واضحـة مقـروءة ومفهومة، أو يزيـل التناقض الحاصل في النص ... إلخ

وبعـد إجراء هـذه التصحيحات، يعود النص كـرةً أخرى إلى المدقـق، ليتأكد من إجراء التغييرات المطلوبـة، ثم يعطي موافقته علـى سلامـة النص المطبـوع، إذا لـم يكن هو نفسـه من يجري التصحيحـات على الكمبيوتر. بعد ذلك تحـول المواد إلى قسم التنفيـذ (الذي يقوم بإنجاز وترتيب محتـوى الصفحات، حسب شكلهـا المرسـوم مـن قبـل المخرجيـن. وبعـد إنجازهـا ترسل الصفحـات المنفـذة إلـى قسـم التصحيـح، للتأكد مـن عناوين الموضوعـات المنشورة، والبداية الصحيحة لكل مادة وتسلسلها ونهايتها، وعدم وجود نقص أو خلل في تركيبها وترتيبها، ومطابقة الصـور مع النصوص، والتعليقـات الخاصـة بالصـور، وأسماء الشخصيات أيضاً، وتعاد الصفحات مرة أخرى إلى التنفيذ لإجراء أي تعديل مطلوب والتأكد منه)[3].

هنـا تنتهي مهمة المدقق، في مجال الإعلام المكتوب، أما في

الإعـلام المرئي والمسموع، فيضاف إلى ما تقدم أيضاً متابعة أداء مقدمي البرامج والنشرات، وإعداد قوائم بأخطائهم، ليجتنبوها في المستقبـل، وكـذا إسداء الاستشـارة لهم في طـرق النطق والأداء الصحيح.

حدود تصرف المدقق اللغوي:

كثيـراً ما اختلف الأمر هنا بيـن المطلوب النظري وبين الواقع العملـي؛ فنظريّـاً يحق للمدقـق – بل ويجب عليـه – أن يتصرف تصرفاً محدوداً ومحسوبـاً بوضع الصواب مكان الخطأ، حسب اجتهـاده وخبرته العلمية، وبقدر الضرورة فقط، تماماً مثلما يفعل الطبيـب الجراح. وتترتب على ذلـك مسؤوليته، فلا بد أن يكون مستعدّاً لتفسير تصرفه إذا استدعت الحال ذلك.

أما في الواقع، فالأمر خاضع لطبيعة ومستوى السلطة الممنوحة للمدقق، ولدرجة وعي المسؤول فوقه بقيمة تصحيح اللغة وتنقيتها من الشوائب، وغالباً يجد المدقق نفسه مقيداً ومحدَّد الحركة، لا يستطيـع التصرف وفق ما يمليه عليه ضميره بكل حرية. وفي هذه الحـال لا بـد من قـدر كبير من الـذكاء في حال الإقـدام على أي تصحيح أو تغيير.

وفي أحيانٍ أخرى يحصل العكس، حيث يكون مطلوباً منه أن يحيـل نصّاً ركيكاً ضعيف البنيـة خالياً من المعاني، إلى مقال راقٍ متماسك سليم المعنى والمبنى.

وفي كل الأحوال سيضطر المدقق إلى استخدام شعرة معاوية، بين الشد والإرخاء، ولكل مقام مقال.

جولة في الماضي:

يبـدو «التدقيق اللغوي» – في التصور الأوّليّ – ملازماً للعمل الصحفي، فلا بد أن يكون حديث النشأة مثله، وهذا تصور واقعي إلى حد بعيد، ولكنّ للتدقيق جذوراً بعيدة وأنماطاً سالفةً، تستحق الوقوف عليها. وإذا أردنا العودة إلى تلك البدايات الأولى، فيجب أن نفصـل بين التدقيق بصفته عملاً ومهنةً وممارسة، وبين التدقيق بصفتـه علماً نظرياً قائماً على متابعـة الأخطاء اللغوية وملاحقتها، وتقديـم الصحيـح بديلاً عنها. وكلا النوعين قـد ظهر في تاريخنا العربي، منذ النهضة العلمية في صدر الإسلام.

أمـا النوع الأول فكان يعرف بـ «المقابلة» والتصحيح، حيث كان النُّسَّـاخ المهـرة يقومـون بمقابلـة الكتاب بعـد نسخه على

الأصل الذي نسخ منه، ويدونون في آخر صفحة منه أنه: «بلغ مقابلةً وتصحيحاً على الأصل المنقول منه بتاريخ كذا»، بل إن بعضهم يكتب في هوامش الصفحات تاريخ كل مرحلة من مراحل المقابلة. وفيما بعد يبقى من الضروري دائماً تصحيح كل خطأ يكتشف، بالشطب على الخطأ، وإضافة الصواب في الهامش. وفي كتب علم «مصطلح الحديث» تجد القواعد والأصول المفصلة لذلك، ومن أبرزها كتاب القاضي عياض اليحصبي «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»، الذي تجد من عناوين أبوابه: «باب في التقييد بالكتاب والمقابلة والشكل والنقط والضبط»، «باب التخريج والإلحاق للنقص»، «باب في التصحيح والتمريض والتضبيب»، «باب في الضرب والحك والشق والمحو».

وقبل تدوين الحديث كانت المصاحف الشريفة تجد من العناية والمراجعة جهداً كبيراً، لأن الخطأ فيها مما لا يمكن قبوله ولا احتماله، وقد احتفظت لنا كتب التاريخ بروايات عديدة تبين مستوى الجدية في ذلك الأمر؛ فبعد انتشار المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة الكرام، أمر عثمان رضي الله عنه بجمع كل ما عداها من المصاحف الفردية وإتلافها. ولكن بقي في أيدي الناس

بعض تلك المصاحف متفرقة، ما استدعى من الحجاج بن يوسف والي العراق أن يؤلف لجنة من حفاظ القرآن وكتاب المصاحف، ليدققوا كل المصاحف الموجودة بأيدي الناس، ولا يجيزوها إلا بعد التصحيح، كما أمرهم بتدقيق مصاحف جديدة تمت كتابتها تحت إشرافه، ثم وجهها للحواضر والمدن الإسلامية.

وغير بعيد من هذا الإجراء نذكر قصة مصحف عبد العزيز بن مروان والي مصر للأمويين؛ فقد ذكروا أنه لما وصل إلى مصر مصحف الحجاج، غضب عبد العزيز بن مروان من ذلك، وأمر بكتابة مصحف خاص به؛ فلما كُتب المصحف أراد أن يتأكد من سلامته من الأخطاء، فعرض جائزة لمن يكتشف له خطأً فيه، فتداوله القراء يدققون ويتأملون، حتى جاء رجل من أهل الحمراء فنظر فيه، ثم جاء إلى عبد العزيز، فقال: قد وجدت في المصحف حرفاً خطأً، فنظروا فإذا فيه: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾[4]، فإذا هي مكتوبة «نجعة»، قد قدمت الجيم قبل العين، ففاز بالجائزة[5].

وأما تدقيق النصوص لاستخراج الأخطاء منها، ولإعادة الصياغة والتهذيب والترتيب، فيمكن أن نجد أصداءه الأولى في ما يسميه الوراقون بـ«التسويد والتبييض»؛ حيث كان أكثر المؤلفين

يعتمـدون هـذه الطريقة في إخـراج كتبهم، فيقـوم المؤلف بنسخ الكتاب على وجه السرعة، بطريقة غير منظمة بما يكفي، وقد يترك بعضـ الفراغات لمعلومات ناقصـة يأمل استكمالها، وقد يكثر من الشطـب ومـن الكتابة في الهامش، وهذا ما جعـل النسخة الأولى تدعى «مسـودة». وبعد تمام الكتاب يقوم بالتبييض، الذي هو في الحقيقـة تدقيـقٌ للنصـ الأول وكتابة جديدةٌ لـه، تتضمن تصحيح الأخطـاء وتشذيـب العبـارات والجمـل، وتكميـل النواقصـ والفراغـات، وإدراج الإضافات، فتخـرج النسخة الأخيرة نظيفة، ولذلـك تدعـى «مبيضـة». وقد يـكل المؤلف إلى أحـد الوراقين إخـراج النسخـة المبيضة، فيكـون الوراق بهذا كأنـه يقوم بمهمة «المدقق اللغوي».

ولكـن مهنـة «المدقق اللغـوي» لم تأخـذ كل أبعادها إلا بعد ظهور المطابع ودور النشر ووسائل الإعلام الحديثة، التي ظهرت في القرن التاسع عشر، حيث إن الطباعة صارت تسمح باستخراج نسخة من العمل ليصحِّحها المدقق، ثم تستخرج منه نسخ أخرى بعد إجراء التصحيحات عليها.

ذلـك عـن الجانب النظـري، أمـا الجانب العلمـي التنظيري لمتابعـة الأخطـاء وملاحقتهـا بالتصحيح، فهو جانـب غني جداً

بمؤلفـات كثيرة، بدأت في وقت مبكر، وهذه قائمة بأهمها مرتبة حسب التاريخ:

- «مـا تلحن فيه العامة» للإمام الكسائي (أبي الحسن علي بن حمزة)، (ت: 189 هـ) رسالة لطيفة، نشرها بروكلمان، وحققها أيضاً الدكتـور رمضان عبد التواب، ويشك في نسبتهـا إليه الدكتـور حسين نصار، مرجحـاً أنها لأحد تلامـذة أبي زيـد الأنصـاري. وإذا صحـت نسبتها إلى الكسائـي فيمكـن اعتبارهـا بدايـة مبكـرة للتأليف في التصحيح اللغوي.
- «إصـلاح المنطـق» لأبـي يوسـف يعقوب بـن إسحاق المعروف بابن السكيت (244هـ).
- «لحـن العامـة»، لأبـي بكـر الزبيـدي الإشبيلـي (ت:379هـ).
- «تثقيـف اللسان وتلقيح الجنـان»، لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي، (ت: 501هـ).
- «درة الغوّاصـ فـي أوهـام الخواصّ»، لأبـي القاسـم الحريري، صاحب المقامات (ت: 516هـ).

- «المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان»، لابن هشام اللخمي الإشبيلي (ت:577 هـ).
- «تقويم اللسان» للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت: 597هـ).
- «سهم الألحاظ في وهم الألفاظ» لابن الحنبلي (رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف) (ت: 971هـ)، رسالة لطيفة حققها الدكتور حاتم الضامن.
- «التنبيه على غلط الجاهل والنبيه»، لابن كمال باشا (ت:940هـ).
- «خير الكلام عن أغلاط العوام»، لعلي بن بالي القسطنطيني (ت: 992هـ).
- «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف»، لصلاح الدين الصفدي (ت: 764هـ) وهو من أجمع الكتب وأوعاها، فقد جمع فيه مؤلفه جهود تسعة مؤلفين، ممن سبقوه.

وبعض من هذه الكتب كانت له أصداء واسعة، فتناوله الآخرون بالتكميل والتذييل والنقد والتعقيب، ومنها كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكيت، الذي يقول عنه صاحب كشف

الظنــون: (وهو من الكتب المختصرة الممتعة في الأدب، ولذلك تلاعب الأدباء بأنواع من التصرفات فيه؛ فشرحه:

- أبــو العباس أحمد بن محمد المريسي المتوفى في حدود سنة ستين وأربعمائة وزاد ألفاظاً في الغريب،
- وأبــو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة.

وشرح أبياته :

- أبــو محمــد يوسف بــن الحسن بــن السيرافــي النحوي المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

ورتبه :

- الشيخ أبــو البقاء عبد الله بن الحسيــن العكبري المتوفى سنة ست عشرة وستمائة على الحروف

وهذبه :

- أبــو علي الحسن بن المظفر النيسابوري الضرير المتوفى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة.
- والشيــخ أبو زكريا يحيى بن علي بــن الخطيب التبريزي

المتوفى سنة اثنتين وخمسمائة وسماه: «التهذيب»، وعلى «تهذيب الخطيب» رد لأبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب النحوي المتوفى سنة سبع وستين وخمسمائة.

- وعلى الأصل رد لأبي نعيم علي بن حمزة البصري النحوي المتوفى سنة خمس وسبعين وثلاثمائة.

ولخصه أيضاً:

- أبو المكارم علي بن محمد النحوي المتوفى سنة إحدى وستين وخمسمائة.
- وناصر الدين عبد السيد المطرزي، المتوفى سنة عشرة وستمائة.
- وعون الدين : يحيى بن محمد بن هبيرة (الوزير).

جولة في العهد القريب:

مع ظهور الإعلام الحديث من صحف ومجلات وإذاعة، بدأت المؤلفات في فن التصحيح اللغوي تأخذ منحى جديداً

مواكبـاً لانتشار هذه الوسائل الإعلاميـة، التي صارت تصنع اللغة وتشـكل الأساليب، أكثر مما تفعـل المقررات المدرسية والمتون العلمية والمعاجم اللغويـة. ويعتبر بعض الكتاب أن العالم العراقي أبا الثناء الآلوسي (ت: 1854 هـ) هو رائد التأليف في هذا المجال في العصر الحديث، عـن كتابه (غاية الإخلاص بتهذيب نظم درة الغواصـ)، ذلـك أنه عمد إلى شرح شهـاب الدين الخفاجي على «درة الغواصـ» للحريـري، فقـام بترتيبه على حـروف المعجم، مستـدركاً عليه بعض الملاحظات، ولم يطبع الكتاب إلا بعد وفاة المؤلـف، وذلـك في سنـة (1883 هـ)[6]. ولكنـي أرى أن هذا الكتـاب أقرب إلى أن يدرج ضمن التراث القديم، حيث إنه عمل متعلـق بأحد كتب القدامى، كمـا ذكرنا، ولا يبدو منه أنه استجابة لتحدي لغة الإعلام المستجدة.

وفـي ما يلـي نستعرض أهـم مؤلفات التصحيـح اللغوي التي ظهـرت فـي سبيل معالجـة الأخطـاء اللغويـة منذ بدايـة الإعلام الحديث :

- «لغة الجرائـد» لإبراهيم بن ناصيف بن عبد الله اليازجي (ت:1871م)، وهـو مجموعة مقـالات كان ينشرها في مجلـة «الضياء»، التي كان يتولـى مسؤوليتها. وقد أدى

هذا الكتاب إلى حركـة جدلية ثرية، من الردود والردود المضـادة، وكان أبـرز من انتقده الأستـاذ سليم الجندي (مـن علمـاء الشام) بمقـالات جعل عنوانهـا: «إصلاح الفاسد من لغة الجرائد».

- «حول الغلط والفصيح علـى ألسنة الكتاب»: من تأليف أحمـد أبي الخضر منسي، نشره سنـة (1963م)، بعد ما كان مجموعة من المقالات ينشرها تباعاً في عدة صحف مصرية.

- «تذكـرة الكاتب»: مـن تأليف أسعد خليـل داغر (ت: 1935م)، وهـو عبارة عن مقالات كان ينشرها في مجلة «المضمـار»، وهـي مقالات أدت إلـى سجالات حامية الوطيس بيـن الكاتب ومن انتقـدوه، وأبرزهم مصطفى جواد، وعبد القادر المغربي، وصلاح الدين الزعبلاوي، ومحمد علي النجار.

- «أخطاؤنـا في الصحف والدواويـن»: من تأليف صلاح الديـن سعدي الزعبلاوي، نشره سنة (1939م)، وقد نال الكتاب شهرة فائقة وإشادة من العلماء والمختصين، وقد قسمـه إلى قسمين؛ أحدهما فـي موضوعات لغوية رأى

أنهـا تشْـكل علـى الكتّـاب وأن عليها مـدار أوهامهم، والقسم الثاني جعله معجماً للأخطاء اللغوية المنتشرة في الصحف والدواوين.

- «معجـم أخطاء الكتاب»: لـه أيضاً، وقد نشر بعد وفاته، بعنايـة اللغـوي الكبيـر محمد مكـي الحسنـي ومروان البـواب، وهو عبارة عن مجموعة من التحقيقات اللغوية التـي كان ينشرهـا الكاتـب فـي مختلـف الصحـف والمجلات.

- «الكتابـة الصحيحة» من تأليف الكاتب زهدي جار الله، وهـو صحفي كان يعمـل في (مؤسسة الشـرق الأوسط للتحرير والترجمة والنشر في بيروت)، نشره عام 1968، وقـد تعقبه أيضاً بعض النقاد، مثل أنيس المقدسي، الذي كتب مقالة في مجلة العربي في الرد عليه بعنوان (التزمت في النقد اللغوي).

- «قـل ولا تقل» من تاليـف الدكتور مصطفى جواد، ظهر سنـة 1944، وهـو فـي الأصل مقـالات كان ينشرها في مجلـة (عالم الغد) البغدادية. وله أيضاً مقال في الرد على اليازجي، بعنوان (عثرات إبراهيم اليازجي وجرجي جنن

البولسي في مغالط الكتّاب ومناهج الصواب)، منشور في مجلة «لغة العرب»: 7، 1929م.

- «تقويم اللسانين»: الدكتور محمد تقي الدين الهلالي، من المغرب، ويعني اللسان والقلم، لأن القلم أحد اللسانين، وهو مجموعة مقالات، ركز فيها أكثر على تأثير الترجمة لأنه كان متقناً لعدة لغات أوروبية.

- «معجم تصحيح لغة الإعلام العربي» الدكتور عبد الهادي بو طالب، وهو وزير مغربي سابق في عدة وزارات، منها وزارة الإعلام. وقد ركز على انعكاسات الترجمة من الفرنسية، إضافة إلى العديد من الأخطاء الأخرى.

- «معجم الأخطاء الشائعة»: الأستاذ محمد العدناني عضو مجمع اللغة الأردني، وهو من أوسع ما ألف في الأخطاء الشائعة، ظهر سنة 1973، وكان قد نشر مباحث منه في مجلة (الأديب) في بيروت.

- «أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين»: الدكتور أحمد مختار عمر. ولعله من أكثر الكتب انتشاراً، على اختصاره وضآلة حجمه. وقد تطرق فيه إلى العديد

من النماذج الإذاعية والكتابية، بالتصنيف والتأصيل.

- «تيسيرات لغوية»: للدكتور شوقي ضيف، رئيس مجمع اللغة العربية بمصر سابقاً، وهو – خلافَ المتوقع – لا يتتبع الأخطاء، بل يبحث عن طريقة لتسويغ بعض الهنات اللغوية الشائعة، الخارجة على المألوف في الأساليب العربية.

عُـدَّة المدقق اللغوي:

ليس «التدقيق اللغوي» بالعمل السهل، كما يتصور من يظنونه مجرد اقتناص لأخطاء إملائية، بادية لكل ذي عينين، وليس متاحاً لكل امرئٍ يستطيع أن يقرأ جملةً من لغة الصحافة المعاصرة، بل لا غنى للمدقق عن أن تجتمع فيه مجموعة من الصفات، وأن يأخذ نفسه ببعض من الالتزامات، حتى يكون أهلاً لعمل التدقيق اللغوي، وهي صفات لا يغني بعضها عن بعض، وتميز المدقق إنما هو في قدرته على جمعها معاً، وفي ما يلي نستعرضها باختصار:

أ – التمكن اللغوي

إنه الأساس الذي ينطلق منه المدقق اللغوي، وهو العنصر

الأهم في العملية، والمقصود به أن تكون لدى المدقق ملكة لغوية راسخة تستنكر الخطأ عند أول ملاحظة، وليس فقط بعد التروي والتفكير، وتكون هذه الملكة مستندة إلى ثقافة نظرية من أحكام وقواعد اللغة يمكن بها وضع الصواب مكان الخطأ دون إضاعة الكثير من الوقت الذي هو أثمن شيء في العملية الإعلامية في عصر السرعة. إن عبارةً مثل: «إليك رأي مفيد»، لا تحتاج في تصحيحها وقتاً ولا تفكيراً، ممن لديه معرفة بأسماء الأفعال المنقولة من شبه الجملة، فيصححها تلقائيّاً إلى: «إليك رأياً مفيداً»، في حين يقف غيرُه ساعةً للتفكير، متصوراً أن شبه الجملة قد يكون خبراً مقدماً. وهذا أحسن حالاً من آخر قد يتركها كما هي، ولا تثير لديه إشكالاً أصلاً.

أما الملكة غير المستندة إلى ثقافة نظرية كافية، فإنها تتوفر لدى كثير من الناس العاديين المواظبين على القراءة والمطالعة، تتكون لديهم بسببها سليقة لغوية، ولكن عند الحاجة إلى التأصيل والتقعيد العلمي، لا تكون لديهم القدرة على ذلك. وكم يكون الموقف طريفاً حين يجد المدقق نفسه أمام نص ضئيل الأهمية، يجب عليه أن يحشد له كل طاقته العلمية ويعامله كما يعامل غيره من النصوص ذات القيمة.

ب – التركيز الذهني والبصري

نقصد بالتركيز الذهني حضورَ الذهن والانتباه لفهم النص المقروء، حتى لا تكون فيه جمل غير مفهومة، أو معلومات متناقضة، أو تعبيرات غير مناسبة، ونقصد بالتركيز البصري متابعة الأحرف والكلمات بصرياً دون الاعتماد فقط على فهم المعنى العام، ولا شك أن الجمع بين الأمرين يعد تحدياً صعباً للغاية، ذلك أننا في قراءتنا العادية في المطالعة، نقرأ النصوص من دون التوقف عند الكلمات، بل غالباً نقرأ الخطأ صواباً، من دون أن نراه، لأننا نعتمد على المعنى، ولكم يقع ذلك في الأسماء المتداولة والمشهورة، وفيه من الخطورة بقدر خطورة وأهمية حاملي تلك الأسماء. أما لو ركزنا اهتمامنا على الأحرف والكلمات، كأننا نتهجاها، فيصعب في تلك الحالة أن يظل المعنى والإطار العام للموضوع حاضراً في أذهاننا، ولنضرب مثالاً قريباً: قد يكون عنوان المقال متضمناً معلومة معينة، ولتكن عدداً مثلاً، وقد مررت على العنوان، ولم تلحظ فيه أي خطأ، وبعد قراءة النص اتضح أنه سليم من النواحي اللغوية والإملائية، لكن بعد إعادة الملاحظة وجدت أن العدد في العنوان يخالف العدد في داخل النص.

ج – حضور البديهة

من أهـم واجبات المدقـق اللغوي، أن يضـع الصواب مكان الخطـأ، وذلك سهـل ميسور، لو كان الخطأ طباعيّـاً أو إملائياً أو إعرابيـاً، وهـو دون ذلك فـي السهولة واليسـر إذا كان الخطأ في استعمـال مفردة في غيـر موضعها، أما في حـال تعقيد المعنى أو ركاكـة التعبير، فالمدقـق واقع في مأزق، لأن عليـه اختيار البديل الملائـم، من دون إبطاءٍ قد يؤثر في سيـر العمل. وفي هذه الحال يكون حضور البديهة ضروريّاً، ويكون التباطؤ مثار خطر ومدعاةً للتأخر.

د – الثقافة العامة

لئن كانت نسبة «المدقق اللغوي» إلى «اللغة» تقصر مسؤوليته علـى الجانب اللغوي فقط، فإنـه – واقعيّاً وأدبيّاً ولضرورات فهم النص – مطالب بثقافة عامة تمكنه من ملاحظة كل ما ينافي الذوق أو الأدب، أو مـا فيـه خطـأ ظاهـر مثـلاً فـي التواريـخ أو أسماء المشاهيـر، ويكون الأمر خطيراً فـي وقوع الخطأ في المعلومات الدينيـة، فقـد تجـد الكاتب يـروي آيـة كريمة علـى أنها حديث شريـف، أو حتى قـول مأثور. ومما يجدر بالمدقـق كذلك، أن

تكـون لديه ثقافةٌ شعريـةٌ، تمكنه من فهم الشعـر العربي، ومعرفة أوزانـه، حيـث يقع الخطأ فـي الشعر كثيراً مـن الكتّاب من جراء ضعـف الثقافـة الأدبية – مع الأسف – والشعـر في الأصل ديوان العرب، ولا غنـى لكاتب عن الاستشهاد ببيت أو أبيات بين الفينة والأخـرى، لكـن شر البليـة أن تجـد أحدهم في مجلـة محترمة يستشهـد ببيت من الشعر، باعتباره قـولاً مأثوراً، من أن يدرك أنه شعر، بل يكتبه كما يكتب النصوص العادية، وهو هذا البيت:

ما كـل مـا يتمنى الـمـرء يـدركه
تجري الرياحُ بما لا تشتهي السفن[7]

هـ – القراءة الدائبة

المفترض أن أي متخصص في اللغة – بلهَ المدقّقَ – لا يحتاج إلى مـن يحضُّه على المراجعـة المستمرة لكتب اللغـة وأمهاتها، حيـث إن ذلـك ينبغي أن يكون مـن هواياته قبـل أن يكون فرضاً وضـرورة عملية، ولربمـا كان عمل التدقيق أعظـم فرصة للُّغوي ليوسع معارفه اللغوية ويزيد رصيده العلمي، حيث تمر عليه في كل يـوم استعمـالات تستدعـي التوقـف والمراجعـة، وقـد تضطره ضرورات العمل إلى أن يجتهد فيها وقتيّاً، ولكن من الحري به أن

يصطحبها معه إلى نهاية العمل ليرجع إلى المصادر، حتى يقف على القول الفصل، فلا يحتاج إلى التوقف فيها بعد ذلك، ولئن كان من المهم للمدقق أن يكون بجانبه أحد المراجع الحديثة المختصرة مثل «النحو الوافي» لعباس حسن، فإنه عند المراجعة في الأصول يجب أن يعود إلى الأمهات، مثل شافية ابن الحاجب وشرحها، ومثل التسهيل لابن مالك، وشرح الدماميني عليه في النحو، ومثل ممتع ابن عصفور ومفصل الزمخشري في الصرف. أما كتب الأخطاء اللغوية فقد ذكرنا أهمها في ما سبق.

وإنه لمن المطلوب أن يكون المدقق متابعاً لمنشورات المجامع اللغوية وقراراتها، حيث إنها تنهض بمسؤولية الاجتهاد والتحقيق في الاستعمالات اللغوية المتجددة، والبت في قبولها أو رفضها، ثم استحداث الجديد من المفردات للتعبير عن ضرورات مستجدة. ولا يعني هذا أننا نزكي عملها باعتباره مرجعاً لا يقبل المناقشة، لكن الاطلاع عليه مفيد بلا ريب.

و – الثقة في الأداء

إن هامش الخطأ في أي عمل بشري، هو الدليل على بشرية ذلك العمل، وهي حقيقة لا يمكن تجاوزها، ومن لا يعمل لا

يخطـئ. وإذا كانت مهمـة المدقق اللغوي هـي اقتناص الأخطاء وتصحيحها، فلا ريب أنه ستبقى نسبة من الخطأ، تقل أو تكثر، فلا يصـح أن يرهن المدقق نفسه لرهـاب الأخطاء، ووسوسة الخوف مـن تجاوز بعض الأخطاء، لا سيما البصرية منها، وإنما المطلوب منـه أن يكون دقيقاً قـدر وسعه أثناء تفحص النصـ. وهنا لا نعني الأخطـاء التي تعود إلى اللغة، وينم تركها عن قصور معرفي، فهذه ليست مقبولة بحال. ولطالما استشهد الكتاب والمؤلفون بالمقولة الأثيـرة للقاضي الفاضل: «أنه لا يكتـب إنسانٌ كتاباً في يومه، إلا قـال فـي غـده: لو غُيّـر هذا لـكان أحسـن، ولو زيد هـذا لكان يستحسـن، ولو قدم هـذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهـذا من أعظـم العبر، وهو دليل على استيـلاء النقص على جملة البشر»[8].

التحديات المزمنة:

تحيـط بعمل المدقق إشكالات كثيـرة ومتشعبة، يلزم التعامل معهـا بحنكـة، ففي النهايـة إذا وقع الخطـأ، لا يبقـى اعتبارٌ لأي ملابسـاتٍ قد تكون أسهمـت في الوصول إليـه، وهذه أهم تلك العقبات والإشكالات:

أ – الخطأ المشهور والصواب المهجور

بينما ينطلق المدقق اللغوي من مبدأ أنه مسؤول عن تصحيح الأخطاء أيّاً كان نوعها، بل إنه يعد الأمر رسالة مقدسة، إذا به يصطدم في كل مرة، بمن لا يرون لرسالته ما يرى من قدسية، حاملين الشعار المحبط: «خطأٌ مشهور، خير من صوابٍ مهجور». والحقيقة أن أكثر من يتذرعون بهذا الشعار هم أولو البضاعة المزجاة في اللغة وعلومها، الذين لا يريدون من يذكرهم بضعفهم، فالحل الأسهل لديهم هو إلقاء الحبل على الغارب. أما إذا أحسنَّا الظن فيمكن أن نقول إن في هذه المقولة حقّاً قليلاً أريد به باطل كثير؛ ذلك أن الصواب المهجور الغريب ليس مرغوباً قطعاً، والأولى تجنبه إلى المستعمل المألوف، كما أن الخطأ المشهور إذا كان مما استعمله الكتّاب المتمكنون، ولم يكن مصادماً لقاعدة لغوية راسخة، فلا ضير في التغاضي عنه. لكن المقابلة بين الخطأ المشهور والصواب المهجور، توحي بأن ليس من خيار غيرهما. أفليس الصواب المستعمل خيراً من الخطأ المشهور؟! وكيف يعرف الناس أن الخطأ خطأٌ؟! وهل التقادم يجعل الخطأ صواباً؟! إن شهرة الخطأ بين عوام الناس وأنصاف المثقفين لا يجوز أن تثني المدقق عن أداء عمله، ووضع الصواب

المقبول مكان الخطأ المرذول. ويبقى كثيرٌ من الأخطاء المشهورة بيــن المثقفين، لا يستطيــع المدقق أن يتجرأ عليها إلا بضوء أخضر مــن أعلــى، ينطلق من الاقتناع بــأن «الرجوع إلــى الحق خير من التمادي في الباطل».

ب – الأساليب ودقة المعلومات

مبدئيّــاً، ليس المدقق اللغــوي مسؤولاً عن جودة الأسلوب أو ركاكتــه، ولا عــن صحة المعلومات أو خطئهــا؛ ولكن الأمر عند التطبيــق قد يغدو هلاميّــاً، فقد تكون ركاكــة الأسلوب أدت إلى تفــكك المعنــى أو تعقيده، وعندها يكون تقديــر التعبير المناسب للمعنــى الــذي أراده الكاتب وخانه فيــه التعبير، تحدِّيــاً ومغامرةً صعبــةً. خذ هذه العبــارة: «إن الحادثة المفاجئة جعلت كل ما هو غير متوقع يسود المأمول ويطغى عليه»، قد يكون المعنى الذي في «بطــن الكاتب»: أن غير المتوقع قد طغى علــى المأمول المتوقع وحــل محلــه، وقد يكون الأمر مجرد سقط وقــع في الكلام، وقد يكــون الكاتب يــرى في هذا التعبير المتحذلــق نوعاً من الإبداع، فيؤدي تغييره إلى ما لا تحمد عقباه. ومن جانب آخر يجد المدقق بعض العبارات، الآتية غالباً من الترجمة الحرفية، يمكن تصحيحها

بإضافة حرف أو تغيير كلمة، ولكن يبقى التعبير بكامله أجنبيّاً ضعيف الصلة بالأساليب العربية، وتلك «معضلة ولا أبا حسنٍ لها».

أما عن المعلومات، فقد تمر على المدقق معلومات خاطئة، ولكنها قد بني عليها بعض الاستنتاجات، فيكون تصحيح المعلومة مؤدياً إلى ضياع النص بالكامل؛ كتب أحد المثقفين معالجاً موضوع الصحراء والرمال في الشعر العربي، وكان مما قاله أن الخليل بن أحمد قد كان ذكياً حين سمى أحد البحور الشعرية «بحر الرمْل»، ثم ذهب يتفنن في ذلك، وهو لم يعلم أن اسم البحر «الرمَل»، بفتح الميم وهي بعيدة تماماً عن معنى الرمال، وإنما تعني ضرباً من السير، فكل ما بني على هذا الاستنتاج كان أولى به أن يحذف ويستغنى عنه.

إذن فأخطاء المعلومات هذه لا بد فيها من اجتهاد مناسب لكل موقف على حدة.

ج – الترجمة

الحديث عن الترجمة وأثرها في لغتنا العربية المعاصرة، حديث ذو شجون، يذهب فيه القول كل مذهب، فلا يجد عزاء.

ولئن كنا نعتـرف للتراجمة بفضلهم في نقل العلوم والمعارف من اللغات الأخرى إلينا، فإننا لا نستطيع الإغضاء عما تجنيه الترجمة فـي أحايين كثيرة على نقاء اللغة وصفائهـا. ولا نكون مبالغين إذا قلنـا إن الأساليب التي تسـود الآن في الكتابة الصحفية خصوصاً، تـكاد تكون كلها ترجمة حرفية مـن اللغات الأعجمية وخصوصاً الإنجليزية والفرنسية، حيث تحولنا عن التراكيب العربية والأساليب الفصحـى، والاستعارات التراثيـة، والأمثال البليغـة، إلى أساليب هؤلاء وتراكيبهم واستعاراتهـم وأمثالهم. فلم يكن الباحث الكبير علي درويش مخطئاً حين وصف لغتنا المعاصرة بأنها «لغة أجنبية وأصـوات عربية»[9]. ولو كان الأمر استيراداً لأمثال لا يوجد لدينا مـا يقابلهـا مثلاً، أو تعبيراً عن معانٍ لم يعبـر العرب عنها، لكان له وجه من القبول، ولكن الواقع أنه الجهل باللغة العربية، والاستهانة بهـا، وضعف تكوين المترجم والمحرر فيها أو انعدامه. تلك هي الأسباب التي هي أبعد ما تكون عن الوجاهة والقبول.

وأمـام هجوم هـذه الأساليـب الممجوجة المستـوردة يجد المدقـق اللغوي نفسه، في كل نصـ يصححه، كمثل الواقف على سـور مدينة محاصـرة، تكاد تتخطفه سهام الغـزاة من كل حدب وصوب، ولسان حاله يصدح:

ولو كان سهماً واحداً لاتَّقيته
ولكنه سهمٌ، وثانٍ، وثالثُ

أو ينشد مع المتنبي على لسان العربية الجريح:

رماني الدهر بالأرزاء حتى
فؤادي في غشاءٍ من نبالِ

فصرتُ إذا أصابتني سهامٌ
تكسرت النصالُ على النصال

وكمثال تأمل معي في العبارة التي تتداولها أجهزة الإعلام الأجنبية، وهي كلمة «cover» الإنجليزية، يضع لها المترجم مقابلها الحرفي في القاموس، كلمة «يغطي»، فيتحول المعنى إلى الضد؛ حيث في العربية لا يمكن بأي معنى أو استعارةٍ أن تجعل التغطية بمعنى الكشف والنشر، ولكن الواقع أن هذا قد فُرض بسبب الترجمة الحرفية الخاطئة، فأصبح الصحفي المكلف متابعة ونشر الخبر، يقال عنه إنه مكلف تغطيته، وشتان ما بين النقيضين!

ثم إليك هذا المثل الإنجليزي: (the devil lies in the details)، لقد استوردوه وترجموه إلى: «الشيطان يكمن في

التفاصيل»، وهذه الترجمة على ما بها من حَرْفية، تتضمن مصادمة للثقافة العربية التي لا تقحم الشيطان في التعابير اليومية على هذا النحو. ثم إن كلمة (devil) في الإنجليزية لا تعني «الشيطان» ههنا، بل تعني العفريت أو ما شابهه. والتعبير الإنجليزي لو ترجم بالمعنى لكان: «العلة في التفاصيل».

وأضرب لك مثلاً أخيراً، هو عبارة «there» الإنجليزية، فهي في لغتها تأتي لمعنيين؛ أحدهما: «هناك»، إشارة للبعيد، والثاني: «يوجد»، ولأن المترجم يكتب بالعربية ويفكر بالإنجليزية، فقد صار يستخدم عبارة «هناك» بمعنى «يوجد»، حتى ولو كان الشيء بين يديه.

وكما يقول علي درويش في مقاله السابق ذكره؛ فإننا (لكي نُظهر لمن هم حولنا أننا على دراية بلغة أجنبية ... نلجأ في الغالب إلى تفسير ما ننطق به بالعربية بكلمات أجنبية، فلا يتورع مسؤول سياسي أو محلل اقتصادي أو طبيب نفسي عن النطق بكلمة «تسوية» مثلاً وإردافها فوراً بتوأمها الإنجليزي (compromise)، وذلك لترسيخ الكلام في لب السامع ومنع الالتباس، وكأن اللغة العربية أضحت لغة الغموض والجمود)[10].

أمام هذا الواقع، لا مناص للمدقق اللغوي من أن يتساهل في

التعامل مع هذا النوع من الاستعمالات، ما دام قد استقر وتعورف عليـه، لأنـه إذا أراد أن يعيد النص إلى الأسلـوب العربي الأصيل، فسيكون ذلك كتابةً جديدةً للنص، وفي ذلك ما فيه.

ولكن تظـل المسؤولية الأدبية والأخلاقيـة تطالب المدقق بأن يقف بالمرصاد لما يراه من هذه الترجمات متسللاً في جنح الظلام، ولما يقرَّ له قرارٌ بعد، فيعمد إلى استبدال الأسلوب العربي به[11].

توصيات وقواعد لتدقيق ناجح:

إن توافـر الصفات المطلوبـة في المدقق اللغوي، على نحو ما شرحنـاه آنفاً، يجعله مؤهلاً لعمل التدقيـق، ولكن العملية في حد ذاتهـا تحتاج أيضا إلى اتباع قواعد صارمة، يلتزم بها المدقق، كي يكون عمله ناجحاً، وهذه محاولة لاستقصاء تلك القواعد:

أ – الجو الملائم

يحتـاج المدقق إلى توافر الهدوء، وانتفاء كل عوامل التشويش من حولـه، أما مع وجود تلك العوامل فسوف يختل العمل قطعاً، مهمـا أجهد المدقق نفسه في التركيز الذي سيكون أيضاً مرهقاً له

مـن دون جدوى. ولذلك لا بـد أن يكون مكتب المدقق منفصلاً عن غيره مـن الموظفين، وخصوصاً قسم التحرير وقسم الطباعة، حيث تكثر الحركة والحوارات والاتصالات.

ب – التأني والقراءة الكاملة

لا شـيء أخطر على عملية التدقيـق من التعجل والتسرع، فهو منـاف أصلاً للدقة وما اشتـق منها، فلا بد للمدقق من التركيز بتأنٍّ شديـدٍ في النص الذي بين يديه، حتى يتأكد من قراءته حرفاً حرفاً، ويتأكـد من تمام معنى كل جملـة أيضاً. ذلك أن الجملة قد تكون سليمـة إعرابيّـاً وإملائيّـاً، فينشغـل المدقـق بمتابعـة الحـروف والكلمـات، ويذهـل عن المعنى الكامل. ولذلـك ففي حال كان النصـ مكثفـاً، أو معقد التركيـب، ينصح بالرجـوع لإلقاء نظرة سريعة على كل فقرة بعد إتمام قراءتها.

ومـن شـروط القـراءة الكاملة أن تكـون متصلة غيـر متقطعة بشاغل. لأن النص كاللوحة الفنية، لا يمكن الحكم على كل مقطع منهـا منفـرداً. والاستئناف بعد التوقف يضيـع المعنى العام للنص وتسلسـل أفكاره، فضلاً عن أنه قد يجعلك تتجاوز فقرة كاملة من دون أن تنظر فيها أصلاً.

وكم من خطأ يتم تصحيحه، فيترتب على ذلك خطأ جديد من جرّاء تغير الضمائر أو نحو ذلك! وكم من خطأ كانت فداحته سبباً في تركيز المدقق عليه، فشغله عن خطأ مجاور له، ربما يكون أفدح منه!

ج – المنهج المحدد والموحد

إن اختلاف المدارس اللغوية، والاصطلاحات الإملائية، قد ينتج عنه ارتباك وعدم تناسق في عمل فريق التدقيق؛ فيصحح كل منهم انطلاقاً من خلفيته ومدرسته، وهذا أمر يجب تجنبه قدر الإمكان، حتى يخرج العمل متناسقاً، وأهم من ذلك أيضاً أن يلتزم كل مدقق بطريقة موحدة في النص الذي يصححه؛ فمثلاً إذا كان يكتب حرف «g» اللاتيني بالجيم أو بالكاف أو بالغين، فليلتزم بذلك في النص كله، وإذا كان الفريق مختلفاً في كتابة الهمزة في بعض المواضع، فليلتزم بأحد الرأيين، تغليباً للعمل الجماعي على الفردي.

د – المرونة

مما يؤثَر عن الإمام الأصمعي أنه قال: «من عرف كلام العرب

لـم يكـد يلحِّـن أحـداً». وإن اتساع اللغـة، وتطـور الدلالات، واختلاف التقديرات، كل ذلك يدعو المدقق إلى عدم التسرع في التخطئـة، ويفرض عليه المرونة في تفهُّم كل ما يمكن تمريره مما يصـح له تخريجٌ غيرُ متعسف ولا متكلف، ذلك أن الأخذ بالشدة فـي ترصد كل الاستعمالات التي توصف بالخطأ، سيحيل المدقق إلى محرر، لأن الأساليب المتجددة الآتية من تطورات ضاربة في القـدم، قد جعلت اللغة الحديثة عامرة بالاستعمالات غير المألوفة في ما سبق، عن طريق التوسع في المعاني والاستعارات، وتضمين الألفاظ معاني غير ما كانت لها. وموضوع التطور اللغوي – على الخـلاف فيه وفي مداه وشروطه – قد فرض نفسه في الواقع، منذ عهـود مضت، وقد تبنَّاه الأدباء والكتّاب المتقدمون في كتاباتهم، فقـد استعملـوا الألفـاظ المولـدة، وتوسعـوا فـي الاستعـارات والمجازات، كما لم يكن في العصور التي سبقتهم.

ولا بـد للمدقق أن يتفهم اختـلاف مستويات الكتابة بحسب أهميـة الموضوعات، وبحسـب نوع القـارئ المستهدف، فلغة الأخبـار العاديّة ليست كلغة الموضوعـات الثقافية والأدبية. ولغة الإعلانـات لا تستغرب فيها ركّة التعبير وضعف التركيب والقرب من العامية.

هـ – الأفصح بدل الفصيح

مطلب المرونة لا يعني أن نقبل بكل ما ورد له شاهدٌ أو شاهدان، مثل الجر بالمجاورة، ومثل نداء المعرف بأل، إلخ النوادر والغرائب، فكثير من الأخطاء اللغوية المسجلة في كتب الأخطاء اللغوية، قد تكون صحيحة على وجهٍ، بل قد تكون لغة فصيحةٍ لبعض العرب، ولكن غيرها أفصح منها، وفي هذه الحال فالمدقق مطالب بتقديم الأفصح، ما لم تكن ثمة اعتبارات أخرى ترجح كفة الفصيح، مثل غرابة الأفصح وندرة استعماله في الإطارين الزماني أو المكاني.

ذلك لأن استخدام كل ما سُمِع ولو شاذّاً أو نادراً، سيحيل اللغة إلى عدة لغات، وذلك خلاف المأمول من توحيد اللغة وتقريبها، حتى يزيد التفاهم أكثر.

و – المستعمل بدل الغريب

من اللغة المستعملة في وقتنا الراهن ما كان غريباً ومهجوراً في أزمان سابقة، وكثيرٌ مما يستعمل في بيئة أو حيز جغرافي معين، يكون غريباً في مكان آخر أو بيئة أخرى، وبما أن أهم ما في العمل الإعلامي هو توصيل المعلومة للقارئ على حسب مستواه، فإذا

كانــت في النص عبارةٌ صحيحة ولكنها غريبة يستغلق معناها على القــارئ المستهــدف، أو ربمــا تحيل لديه إلى حمولــة دلالية غير مقصودة، فمن الضروري اللجــوء إلى مقابلها المبسط المتداول، إن كان له وجه صحيح في اللغة.

ز – التشكيل

قديماً قال الوراقون والنُّسَّاخ: «إنما يُشكَل ما يُشكِل» (أرجو أن لا تكــون العبارة لــدى البعض مشكلة)، وهــم يقصدون بهذه القاعــدة أن التشكيل إنما وضع أصلاً لبيان الإعراب، حيث يكون المعنــى محتمــلاً لوجهيــن فأكثــر، أو لضبط مفردة قــد لا يعرفها الأكثرون، فلا حاجة للتشكيل إلا في ما قد يُشكل على القارئ، أو يسبــب التباساً. وعليه فــإن على المدقق أن يراعي أمر التشكيل في المواضــع الضروريــة فقط، مثل ضبــط الأعلام غيــر المعروفة أو أسمــاء الأماكــن، أو إعراب بعض الجمل التــي فيها تقديم وتأخير ونحــو ذلك. نشرت إحــدى الصحف عن «وجود ثمانين فيلا في منطقــة معينة»، فقــرأ بعض القراء الخبــر، مستغرباً وجود كل هذا العدد من الأفيال في منطقته. ولقد كان وضع شدة على اللام ألف كفيلاً بإزالة هذا الالتباس[12].

بيـد أن التشكيل فـي برامج الطباعة علـى الكمبيوتر، لا يزال مفتقـراً إلى بعض التحسينـات، فقد تجده يتداخل مع الحرف، أو تدخـل الحركـة في الشدة، أو يأتي بشـكل غير جذاب، مثلما في الشـدة والتنويـن على الألف. والحـل في ذلك قد يمكـن أحياناً بتمديـد الحرف، وأحياناً يكون غير ممكن كما في وضع الكسرة تحـت الراء، فالحل الأحسن أن يحـذف التشكيل حينها، وأحياناً قد يختفي التشكيل تماماً إذا كان النص قد طبع بخط ثم فتح بخط آخر لا يحتوي على التشكيل.

ح – للكتَّاب خصوصيتهم

فـي عالم الإعـلام نوع من الكتَّاب أولـي الأعمدة والمقالات المتخصصة، والباحثين ذوي الثقافة والشأن، في السياسة أو الأدب أو الاجتمـاع، فلهؤلاء وضع خاص في التدقيق يستحسن مراعاته، ولهـم استعمال للغـة قـد يقصدونه على أوجـه مستغربـة أحياناً. فالأولى بالمدقق أن يبعد نفسه عن أي إشكال قد يجلبه التدخل في نصوصهم أو مقالاتهم. ولئن كان في ذلك تقييد لحرية المدقق، من حيث لا يسمح له بالتغيير والتعديل كثيراً، فإن فيه إيجابية أن يخف عنه عبء الاجتهاد والتدخل في مختلف فقرات النص.

ط – قضايا طباعية

لا يستقيم الحديث عن التدقيق من دون الحديث عن الطباعة، ولقد صارت عملية الطباعة في حد ذاتها تحتوي على بعض التحديات التي تستدعي من المدقق أن يوليها اهتماما خاصّاً، ولا يكتفي فقط بمهمته التقليدية اللغوية، فمن تلك المشكلات:

– اختلاف أنواع الخطوط في الكمبيوتر: حيث قد يطبع النص على خط ثم يسحب على خط آخر، إما بسبب نقله إلى جهاز لا يحتوي على الخط الأول، أو بسبب تغيير نوع الخط في الجهاز نفسه. كما أن اختلاف الخطوط قد يسبب اختفاء التشكيل، كما ذكرنا آنفاً، فيلزم في هذه الحالة مراعاة ذلك، ومثل ذلك الأقواس وعلامات التنصيص. وبعض الخطوط يظهر النقاط متراكبة أو ملتصقة بشكل يؤدي للالتباس.

– قلب النصوص: إذا كان النص العربي يحتوي على فقرة بالحروف اللاتينية، أو فُتِح النص العربي على برنامج طباعة مبرمج على تنسيق الحروف اللاتينية، فتجد أن الفقرات تنقلب فيأتي أول السطر في آخره، وهكذا، وإذا كان اكتشاف النص المقلوب سهلاً ميسوراً، حيث سيظهر ذلك من اختلال المعنى، فإن الخطورة الكبرى تكمن دائماً في انقلاب الأرقام، وقد تكون لمبالغ تصل

إلى المليارات. وهي مشكلة مزمنة في جميع برامج الطباعة، حتى ولو كانت أرقامها عربية.

– المسافة بين الكلمات: يستحق مفتاح المسافة في لوحة المفاتيح أن نعده من أجمل حسنات الطباعة الحادثة، فبه تستطيع أن تفصل الكلمات بعضها عن بعض، بحيث تضع فراغاً يسيراً مناسباً بين كل كلمتين، يعطي جمالية للنص أكثر مما كان لدى الخطاطين من النسَّاخ، ولذلك فالالتزام به – لا ريب – قد صار واجباً، وذلك طبعاً في الأحرف التي لا تلتصق بما بعدها مثل الألف والدال، أما غيرها فلا مناص للطابع أصلاً من وضع المسافة بعدها، ويقع الخطأ بحذف المسافة بين بعض الكلمات، بسبب الترابط بينها، ما يجعلها تبدو كلمة واحدة، منها: الأعلام مثل «عبدالله» و«أبوصالح» .. إلخ ومنها الكلمات: لابد، مادام، مازال، لايزال، ماله؟ وهذا المثال الأخير قد يتضح فيه تماماً الالتباس مع كلمة «المال»، ولتتضح أهمية هذه المسافة، خذ مثالاً من البيت التالي:

وكل رفيقي كل رحْلٍ وإن هما
تعاطى القنا قوما هما أخوان

إن القارئ العادي – غالباً – سيجعل «هما أخوان» جملة

كاملة، كما قد وقع في ذلك بعض المتقدمين[13]، ولكن لو حذفت المسافة قبل «همـا»، لقرأت البيت قراءة صحيحة، تؤدي معناه الصحيح، فيكتب البيت هكذا:

وكل رفيقي كل رحْلٍ وإن هما
تعاطى القنا قوماهما أخوان

– الآيات القرآنية: نظراً لحسّاسية الخطأ في كتابة القرآن الكريم، وما له من أثر خطير، ونظراً لأن الكثير من الكتّاب يستشهد بآيات من القرآن الكريم لا يحفظها فيكتبها خطأً، أو حتى قد تكون قولاً مأثوراً فيحسبه قرآناً. ولقد اطلعت مرة على مجلة تصدر عن مؤسسة دينية، فأحصيت فيها عدداً كبيراً من الأخطاء في الآيات القرآنية المستشهد بها، وهو أمر في غاية الغرابة. ومع خلو مسؤولية المدقق من ذلك، فإننا لو انتبهنا إلى الإمكانات التي يوفرها لنا الكمبيوتر في هذا المجال، لتجنبنا الكثير من تلك الأخطاء أو ربما تخلصنا منها نهائياً

لقد توافرت الكثير من البرامج القرآنية التي توفر مصحفاً كاملاً مطبوعاً بالإملاء العادي، فبدلاً من أن يتولى الطابع صفّ الآية الكريمة كاملةً، ويخطئ فيها، فيكلفَ المدقق مشقة بالبحث في المعجم المفهرس للقرآن الكريم، أو يفوت عليه الخطأ،

فيكفـي من كل هـذا أن يبحث الطابع عن كلمة مـن الآية، ضمن المصحف، ثم يقوم بالقص واللصق.

علـى أنـه قد انتشـرت أيضـاً مع الأسـف بعضـ المصاحف المتضمنـة لبعض الأخطاء، فلا بد من البحث عن مصحف موثوق به، مجازٍ من جهة ذات مصداقية.

– الأخطـاء فـي علامـات الترقيم: تكثـر هذه الأخطـاء كثرةً محيـرة، حتى إنه لا مبالغة فـي القول إنه لا يكاد يُستعمل من تلك العلامات فـي محله غيرُ نقطتي القول وعلامـة الاستفهام. وتبدو الفاصلة هي الضحية الأولى في هذه الفوضى، حيث تجد الكثيرين يعتمـدون عليهـا كيفما اتفـق، فأضحت لا تدل علـى أي معنى. وعلامـات الترقيم في الحقيقـة ذات أهمية كبيرة، ولو استخدمت علـى الوجه الصحيـح، لكانت معينة للقارئ فـي فهم النص على أكمـل وجـه، وذلك أصلاً سبـب وضعها. لذا فقـد جعلت بآخر البحـث ملحقاً بعلامـات الترقيـم، ومواضعهـا المناسبة، بشكل مختصر.

***

2 مقدمات تطبيقية

فـي هذا الفصـل التطبيقي أردت أن أعرض أمثلـة «نموذجيـة» مـن الأخطـاء الشائعـة، مـع تصحيحهـا بالرجـوع إلـى المصـادر، ولم يكن قصـدي أن أحصر الأخطاء المتداولة تحـت أي مـن العناوين أدنـاه، فهي عصيـة علـى الحصـر، والمزيد منها يتفتـق كل يوم، وإنمـا هي مختارات قمت بتدوينها في أيام متقاربة، لغرض تقديمها نموذجاً، شاع في المدة التي

اعتنيت بها في جمع هذه المقدمات، هذا فضلاً عن أن حصر الأخطاء اللغوية الشائعة، هو في الأصل أكثر إفادة للمحررين، من إفادته للمدققين، لأن المحرر هو صانع الكلمة، وهو الذي بمعرفته بالأخطاء الشائعة يمكن أن يُسهِّل عمل المدقق، ويسهم في تحسين استعمال اللغة والارتقاء بها. أما المدقق فهو أصلاً عارف بالصواب والخطأ، أو على الأقل ما كان منه شائعاً، بيد أنه قد يحتاج إلى التذكير ببعض الأخطاء «الشائعة بين المدققين» أنفسهم، كما يحتاج إلى التنبيه إلى المنهج الأسلم في التصويب والتخطئة، وعلى طريقة الاستهداء بكتب المعاجم وأمهات اللغة. والأهم عندي هنا هو توجيه النظر إلى المنابع التي تتدفق منها تلك الأخطاء، من أجل العمل على سدها وردمها، بصحيح اللغة وفصيح الاستعمال.

المنهج الوسط وضرورة التحري:

لا بد من التنويه بأن الناس في شأن الأخطاء اللغوية، ينقسمون إلى:

مفْرطين؛ لا يكادون يسلّمون بشيء، فتراهم يردون الصواب لأنه لم يشتهر، أو لأنه لغة قليلة، أو لم تذكره المعاجم. ولقد

ألمحنا من قبل إلى ضرورة المرونة والبعد عن التشدد، لأن كلام العرب واسع، وتصرفهم في المجازات قد بلغ الغاية، والمعاجم على كثرتها لم تُحط بكلام العرب، فكم من مفردات تجدها في دواوين الشعر وفي كتب التواريخ والأدب غير مذكورة في المعاجم، وفرقٌ كبير بين تفضيل الأفصح على الفصيح، وبين رد الفصيح غير الأفصح تحكماً من غير دليل.

ومفَرّطين؛ يتساهلون مع كل جديد، ويقبلون كل ما شاع بين العوام، حتى لو كان هادماً لأصل من أصول اللسان العربي، وهم الأكثرون في هذا الزمان مع الأسف، حتى لقد صار التساهل الزائد سمةً غالبةً على بعض المجامع اللغوية، فتجدهم في كل دورة يقبلون ما كانوا يرفضونه في الدورات السابقة.

وأما المنهج الأقرب للصواب، فهو التوسط بين هؤلاء وأولئك..

.....

كلا طرفي قصد الأمور ذميم

وللإمام أبي عمرو بن العلاء في ذلك مقولة تكتب بماء الذهب، فقد (قال له أحدهم: أخبرني عما وضعت مما سميته

عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع في ما خالفك فيه العرب، وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني: لغات)[14].

أخطـاء صحيحة!

ولا بد من ضرب أمثلة تشفي غليل القارئ، وتوضح صواب استعمالات يخطّئها البعض، على ما لها من حجج قوية مقنعة:

1 – مشاكل ومشكلات:

يظن البعض أن جمع مشكلة لا يجوز إلا على «مشكلات»، وأن جمعها على «مشاكل» جمعٌ خاطئ. وهؤلاء لديهم شبهة أن «المشكلة» هي اسم فاعل من الرباعي، فيطَّرد فيها جمع التصحيح، بالألف والتاء، فنقول «مسائلُ مشكلاتٌ». ولكن غاب عنهم أمران:

أولهما: أن هذه الصفة قد صارت من الصفات التي غلبت عليها الاسمية، فبعد أن كانت وصفاً للشيء الملتبس، صارت تستعمل اسماً من دون الحاجة إلى تقدير موصوف محذوف، وصارت بمعنى «العقدة»، بدليل أنها أصبحت توصف كما

توصف الأسماء، فأنت تقول: «هذه مشكلة معقدة»، وتضاف كما تضاف الأسماء، فتقول: «ما مشكلة زيد؟»، ولا يصح هنا تقدير موصوف. والصفة إذا غلبت عليها الاسمية جاز جمعها جمع تكسير كالأسماء، فهي في ذلك مثل «مصيبة ومصائب».

وقد تقرر في باب جموع التكسير أن اسم الفاعل أو المفعول من الرباعي وما فوقه يجمع على «فعالل وشبهه»، قال ابن مالك في ألفيته:

وبفعالَلَ وشبهِه انطقا
في جمع ما فوق الثلاثي ارتقى

والمراد بشبه «فعالل» ما ماثله عدداً وهيئة، وإن خالفه وزناً كمفاعل وفواعل وفياعل وأفاعل، أي أن المفرد الذي زاد على ثلاثة يطرد جمعه على مفاعل سواء أكان مختوماً بالهاء (كمهلكة مهالك، مشكلة – مشاكل، مفازة – مفاوز، ومكرمة – مكارم)، أم كان مجرداً منها (كمنهل – مناهل، مرجع – مراجع).

والأمر الثاني: أنه فضلاً عن كل ذلك قد ورد الاستعمال الفصيح بهذا الجمع؛ فقد جاء في خزانة الأدب للبغدادي قول أبي طالب يمدح الرسول صلى الله عليه وسلم، في أثناء مقاطعة قريش

لبني عبد المطلب لأنهم لم يسلموا الرسول إليهم ليقتلوه:

لعمري لقد كُلّفت وجداً بأحمد
وإخوته دأب المحب المواصل

فلا زال في الدنيا جمالاً لأهلها
وزيناً لمن ولاه ذبَّ المشاكل

قال البغدادي: المشاكل جمع مشكلة[15].

2 – **أظفار وأظافر**:

يخطّئ بعضهم جمع الظفر على «أظافر»، وقد ورد في الحديث الشريف: (من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظافره) رواه مسلم، وجاء الجمع أيضاً في فصيح الشعر، في قول الأعرابي:

وأسمنها حتى إذا ما تكاملت
فَـرَتْه بأنياب لها وأظافر[16]

وقال ابن منظور: (الظُّفُرُ معروف وجمعه أَظْفارٌ وأُظْفورٌ وأَظافير)[17]، وكل جمع على وزن فعاليل وما أشبهها يجوز فيه القصر لدى كثير من النحاة، والعكس صحيح، يقول عباس حسن

فـي النحو الوافي: (كل جمع تكسير علـى وزن: «فعالِل» وشبهه – وقـد يعبرون عنه أحيانـاً بالجمع المماثل فـي صيغته لصيغتي: «مفاعـل أو مفاعيل» – يجـوز فيه زيادة الياء إن لم تكن موجودة، كمـا يصح حذفها إن كانت موجـودة. لا فرق في هذا بين الجمع الـذي حـذف منه بعض حروف مفرده، أم لـم يحذف، فيقال في جمـع: جعفر، ومفتـاح، وعصفـور، وقنديل: جعافـر وجعافير، ومصابح ومصابيح، وعصافر وعصافير، وقنادل وقناديل.

هـذا رأي الكوفيين، والسمـاع الكثير يؤيدهـم[18]، والأخذ برأيهم أولـى، بالرغم من مخالفة البصريين الذين يخصون الحكم السابـق بالضرورة، ويؤولـون الأمثلة المسموعـة، ويتكلفون في التأويـل ما لا يحسن قبوله، وبعض أئمة النحاة[19] يؤيد الكوفيين، ولكـن يستثني صيغة «فواعل» فلا يقـول: «فواعيل» – ولا داعي لهذا الاستثناء – وكذلك يؤيدهم بعض أئمة اللغة)[20].

3 – تكرار «بين» مع مضافيْها

«بين» ظرفٌ زماني ومكاني، وإذا كان ما أضيفت إليه ضميراً، وجـب تكرارهـا، وجهاً واحداً، كما تقـول: حصل خلاف بيني وبين عمرو، أو بيني وبينه، وقال الشاعر:

وإن الـذي بيني وبين بـني أبـي
وبيني وبين بني عمي، لمختلفٌ جدّا

فـإن أكلوا لحمي وفـرت لحومهم
وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجدا

أمـا إذا كان اسماً ظاهـراً، فيجوز الوجهـان التكرار وعدمه. خلافاً لما يتصـوره البعض من عدم جواز التكرار في هذه الحالة، فنصوص الفصحـاء وأقوال أئمة اللغة تشهـد بذلك، فقد ورد في الحديث الشريف: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»[21]، وورد أيضاً: «إن المؤمن بين مخافتين، بين أجل قد مضى لا يدري ما الله صانع فيه وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاضٍ فيه، .. إلخ»[22]. وقال الدنوشري: «يقال: بين زيد وبين عمرو، بزيادة ثانية للتوكيد، كما قاله ابن بري وغيره»[23].

ولا بد من التنبيه إلى حالة أخرى يجب فيها التكرار، وجوباً لا خيار فيه، حيث يفرض المعنى ذلك، وذلك كما في المثال التالي: «قـد حصلـت اجتماعات بيـن الرؤساء وبين الـوزراء»، فإذا كان المقصـود (بقرينـة السيـاق) أن الرؤسـاء اجتمعـوا مـع نظرائهم الرؤساء، والـوزراء اجتمعوا مع نظرائهم الوزراء، فلا بد من تكرر بين، وإذا لم تكرر، كان المفهوم أن طرفي الاجتماع هما: الرؤساء

والوزراء، فحصل الالتباس في أحسن الاحتمالات.

نكتفي بهذه الأمثلة لننتقل إلى النماذج التي جمعناها، من الأخطاء الشائعة:

الالتباس اللفظي:

- اطلع واضطلع:

يقع الخلط بين هذين الفعلين وما يشتق منهما، كالاطلاع والاضطلاع، وذلك بسبب تقارب لفظيهما؛ فيقولون: «الاضطلاع على الأمر»، والصواب: «الاطلاع على الأمر»، ويقولون: «مطلع بالأمر» بمعنى قائم به ومتحمل له، والصواب: «مضطلع به».

ولإزالة هذا الالتباس يلزم بيان اشتقاق كل منهما ومعناه، وبأي حرف يتعدى إلى مفعوله:

أما فعل «اطَّلع» فمن مادة «ط ل ع»، وهو على زن «افتعل»، أصله « اطْتلعَ»، والقاعدة الصرفية في هذه الحال أن تبدل تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق – وهو هنا الطاء – ثم تدغم الطاء في الطاء. وهو يتعدى بـ «على»، فيقال: اطلعت على

الأمر، أي عرفته وألممت به، وقد يتعدى بنفسه: فتقول: «اطلعت الأمـرَ»، ومنه قول الله تعالى : ﴿أَطَّلَعَ الغيبَ أم اتخذ عند الرحمن عهـداً﴾[24]. وقد ورد في موضـع آخر من القرآن من دون مفعول ظاهر: ﴿قال هل أنتُم مُطَّلعون فاطَّلَعَ فرآه في سواء الجحيم﴾[25]، أي: (هل أنتُم تُحبُّون أن تَطَّلعوا فتعلموا أين مَنْزِلة الجَهَنَّمِيِّين فاطَّلَع المُسلِـم فرأى قَرينَه في سَـواءِ الجَحيم أي في وسَطِ الجَحيم)[26]. وعليه فلا وجه لتعديته بالباء أبداً.

وأمـا فعل «اضطلـع» فمن الجذر «ض ل ع»، وهو على وزن «افتعل» أيضاً، أصله «اضتلع»، وتجرى عليه القاعدة الصرفية آنفة الذكر فتبدل تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق وهو هنا الضـاد، ولكنهـا لا تدغم فيهـا[27]، وهو من الضلاعـة أي القوة، فالمضطلـع بالأمر هو القوي على القيام به، ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة:

وقـلـدوا أمـركـم لله دركـمُـو
رحب الذراع بأمر الحرب مضطلعا

ويتعـدى بالباء، كمـا في البيت السابق، وبالـلام أيضاً فتقول: (إنّـي لهـذا الحمْـل مضطلع)[28]، وقـد يتعدى بنفسـه، يقولون: (اضطلع الحِمْلَ، إذا احتملته أضلاعه)[29].

ويبدو أن هذا الالتباس قديم، فقد ذكره ابن السكيت في إصلاح المنطق فقال: (وتقول: «هو مضطلع بحمله، أي قوي على حمله؛ وهو «مفتعِل» من الضلاعة (...)، ولا تقل: «هو مطَّلع»)[30].

– **مطرد مضطرد**:

يقع الخطأ باستعمال اللفظ الثاني (الذي لا وجود له في اللغة) مكان الأول، فيقولون: «يزداد العنف باضطراد، أو بصفة مضطردة»، والصواب: «باطِّراد، وعلى وجه مطَّرد»، وأصله: «مطترد» بوزن مفتعل، من مادة «ط ر د»، فأبدلت تاء الافتعال طاءً – حسب القاعدة الآنفة – لوقوعها بعد حرف الإطباق – وهو هنا الطاء – ثم أدغمت الطاء في الطاء. والاطراد هو تتابع الأمر وتناسقه، تقول العرب: (اطَّرَدَ الشيءُ: تبعَ بعضُه بعضاً وجرى، تقول: اطَّرَدَ الأمرُ، إذا استقام. والأنهار تَطَّرِدُ، أي تجري. وقول الشاعر يصف الفرس:

وكأنَّ مُطَّرَدَ النسيم إذا جَرى
بعدَ الكَلالِ خَلِيَّتا زُنْبور)[31]

ويكثـر استعمـال هـذه العبارة في مجـال العلـوم الإسلامية، واللغوية على وجه الخصوص، فيقول الصرفيون مثلاً: (وقد اطرد الحذف في «كل» و«خذ» و«مر»).

وأمـا العبارة الخاطئة «اضطرد»، فقياسها أن تكون من الأصل «ض ر د». وهو مهمل لا وجود له في اللغة العربية.

– زخر وذخر:

يقع الالتباس بينهما، فيستعمل الثاني في موضع الأول، فيقال: «هذا الكتاب يذخر بالوثائـق»، وهو خطأ، والصواب: «يزخر»، وسبـب الخطأ – كما هـو واضح – تقارب الحرفين الزاء والذال، ولتوضيح المعنى نقول إن مادة «زخ ر» تعني الامتلاء والجيشان، قـال ابن منظور: (زَخَرَ البَحْرُ يَزْخَـرُ زَخْراً وزُخُوراً، وتَزَخَّرَ: طَمَا وَتَمَـلأ، وزَخَرَ الـوادي زَخْراً: مَدَّ جدّاً وارتفـع، فهو زاخرٌ، وفي حديث جابر: «فَزَخَرَ البَحْرُ» أَي مَدَّ وكَثُرَ ماؤُه وارتفعت أَمواجه. وزَخَر القومُ: جاشوا، لِنَفيرٍ أَو حَرْبٍ) [32].

أمـا مـادة «ذ خ ر» فهـي من الذخـر، أي الادخـار والإعداد للملمـات، يقول ابن سيده: (ذَخَـر الشَّيءَ يَذْخره ذُخْراً، واذَّخَره: اختاره، وقيل: اتَّخذه. والذَّخيرة: ما ادُّخِر، قال:

لَعَمْرُك ما مـالُ الفتى بِذَخيرة
ولكنَّ إخـوان الصَّفاء الذَّخائرُ

وكذلـك الذُّخْر، والجمع: أذخار، وذَخَر لنَفسه حديثاً حَسناً: أبقاه، وهو مَثَلٌ بذلك)[33].

- **الجزر والجذر:**

يقع الخطأ باستعمال اللفظ الثاني مكان الأول، فيقولون: (وما زالت الأمور بين المد والجـذر)، والصواب: (بين المد والجَزْر) بالزاي، و(الجَزرُ: انقطاع المدِّ)[34] أي مد البحر.

- **الرؤية والرؤيا:**

كثيـراً مـا يستعمـل اللفظ الثانـي مـكان الأول، وبخاصة في السياقـات الأدبية والثقافية المعاصرة، فيقولون: «إن رؤيا الكاتب الفلانـي تنطلق من كـذا»، و«إن هـذا المشروع ينطلـق من رؤيا الزعيم الفلاني»، والصواب في الموضعين استعمال «الرؤية»، لأن الرؤيـة هي مصدر «رأى« البصرية والقلبية، أي التي بمعنى اعتقد، وهي المناسبة هنا، قال ابن منظور: (الرُّؤيَةُ النَّظَرُ بالعَيْن والقَلْب.).

أما «الرؤيا» فهي مصدر لفعل «رأى» المنامية، والرؤيا هي الحلم، قال ابن منظور أيضاً: (والرُّؤْيا: ما رأَيْته في منامِك)[35].

– النفاد والنفاذ:

يقــع الالتباس بين اللفظيــن باستخدام الثاني في موضع الأول، فيقولون «نفذ الزاد» أي انتهى، و«استُنفذت الجهود»، أي بُذلت كلها حتى انتهت، وكل ذلك خطأ لا يؤدي المقصود. والصواب: «نفــد الزاد نفاداً» بالدال، و«استنفدت الجهود استنفاداً» ، فالنفاد يعنــي الانتهاء، والنفاذ يعني المرور والتجاوز، قال في العين: (نَفِدَ الشــيء نَفاداً أي فَنِيَ، وأَنْفَدَ القومُ: نَفِدَ زادُهم، واستَنْفَدوا: نَفِدَ ما عندهــم)[36]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما عندكم ينفَد وما عند الله بــاقٍ﴾[37] وقال في العين أيضــاً: (النَفاذُ: الجَــواز والخُلُوصُ من الشيء، ونَفَذْتُ أي جُزْتُ، وطريقٌ نافذٌ: يجُوزُه كلُّ اَحد ليس بين قــوم خاصٍّ دون العامّة، ويقال: هذا الطريــق ينفُذ إلى مكان كذا وكــذا، وفيه منفَــذٌ للقوم أي مجاز، ونَفَذَ السَّهْــمُ وأنفَذْته، والنَّفَذُ يستعمــل في إنفاذ الأمر، تقول: قــام المسلمون بنَفَذِ الكتاب، أي بإنفاذ ما فيه، وقال قيس بن الخطيم:

طَعَنْت ابنَ عبدِ القيس طَعْنَةَ ثائرٍ
لها نَفَذٌ لولا الشُّعاعُ أضاءَها

أراد بالنَّفَذ المنفَذ)[38].

– أودى به وأدى إليه:

يقع الخلـط أحياناً بين الفعلين، فيقولون: «وقد أودى به ذلك إلـى الفشل». ولا بد من بيان المعنييـن المختلفين للفعلين وكيفية تعدية كل منهما:

أمـا الفعـل «أودى» فهو من مـادة (ودي)، ومعناه: «هلك»، فهو لازم فـي الأصل، قال في اللسان: (أَوْدَى الرجلُ: هَلَكَ، فهو مُودٍ؛ قال عَتَّاب بن وَرْقاء:

أَوْدَى بِلُقْمانَ، وقد نـالَ المُنَى
في العُمْرِ، حتى ذاقَ مِنه ما اتَّقَى

وقد يتعـدى بالباء، فيكـون بمعنى ذهب، فتقـول: (أَوْدَى به الموتُ: ذهَب؛ قال الأَعشى:

فإِمَّـــا تَرَيْنِي ولِي لِمَّـــةٌ
فـإِنَّ الـحَـوادِثَ أَوْدَى بها)[39]

أمـا الفعـل أدَّى، فبمعنى «أوصل»، ويتعـدى بنفسه، فتقول: أَدَّى الشـيءَ: بمعنـى أَوْصَلـهُ، والاسـم الأَداءُ[40]، وفـي كتابات المعاصرين، لا تجدهم يعدُّونه بنفسه، بل بالباء، فيقولون: أدى به ذلـك إلى الفشل، ولا تعرف تعديته في الفصيح إلا بنفسه، فالتعبير الصحيح: أداه ذلك إلى الفشل.

- الحل والحلحلة:

حـل المشكلة: أزال عقدتها، والمصـدر: الحلُّ، ويقع الخطأ فـي جعل مصـدره «الحلحلة»، بسبـب الالتباس اللفظـي، وإنما الحلحلة من الفعل «تحلحل» أي تحرك أو زال، يقول الجوهري: (حَلْحَلْـتُ القـومَ، أي أزعجتهـم عـن موضعهـم)[41]، ويقـول الأزهـري: (ومـا تَحَلْحَلَ فـلان عن مجلسه، إذا لـم يتحرَّك. قال الشاعر:

فارفع بكفِّكَ إن أردتَ بناءنا
ثَهْلانُ ذو الهَضَباتِ هل يَتَحَلْحَلُ)[42]

ولا يصلح الدفاع عن هذا الاستعمال بأن المقصود هو تحريك المشكلـة مـن مكانها، لأن ذلـك لا يؤدي المعنى المـراد، وإنما

المـراد هـو القضاء علـى المشكلة، أي حل عقدتهـا، وليس فقط إزالتها من موضعها إلى موضع آخر.

- غداء وغذاء:

يقـع اللبس اللفظـي باستعمال الثاني مـكان الأول، فيقولون: «تنـاول وجبة الغـذاء»، والصواب الغـداء، لأن «الغـداء» بالدال المهملـة هو (الطعامُ الـذي يُؤْكَل أَوّلَ النهـارِ)[43]، أما الغذاء فهو الطعـام مطلقـاً، أي (ما يُتَغَذّى بـه وقيل ما يكونُ به نَمـاءُ الجِسْمِ وقِوامُه من الطَّعامِ والشَّرابِ واللَّبن)[44].

- بدلة وبذلة:

البدلـة بالـدال من الألفـاظ المولدة، وكانت تعد فـي السابق خطـأً، فقد ذكرهـا الصفـدي، باعتبارها من أخطـاء التصحيف، بإبـدال الـذال دالاً، قـال: (ويقولـون: لبسـت بدلـة مـن ثيابي. والصواب: بذلة، بالذال المعجمة وكسر الباء)[45]، وبعده رصدها الزبيـدي في تـاج العروس، حيث قـال: (وقول العامـة «البَدلة» بالفتـح وإهمـال الـدال للثيـاب الجدد، خطـأ من وجـوه ثلاثة، والصـواب: بكسـر الموحدة، وإعجـام الذال، وأنـه اسم للثياب

الخلَـق فتأمَّلْ ذلك)[46]. ويبدو أنهـا استقر استعمالها بعد ذلك في لباس مكون من عـدة أثواب، ولم تذكر فـي المعجم الوسيط ولا الكبيـر، ولكن جاء في موقـع مجمع اللغة العربية بمصر: (البدلة أو الحلة: ثوب للرجال يتخذ للخروج، ويتألف في الأغلب من ثلاث قطـع: السترة، والصـدار، و«البنطلـون»)، وليتهـم حافظوا على استعمالها على هذا الوجه، ولكن الخطأ تطور فصار مركباً، حيث صـارت تصحف هذه الدال إلـى ذال، فيقولون «خرج الرئيس في بذلتـه الرسميـة»، ولا يخفـى أنهـا بالذال تحمـل معنـىً مناقضاً للمقصود، فالبذلة في اللغة أصلاً كما تقدم هي (الثَّوبُ الخَلَقُ)[47]، الذي لا يصلح للخروج به، والتبذل نقيض الصون، وتقول: «ثوب صون لا ثوب بذلة».

– الأجِندة:

عبـارة أجنبيـة مفـردة هـي: (ajenda)، وتعنـي «القائمة» أو «الرزنامـة»، ولكن فضلت إدراجها هنا لأن الخطأ فيها تسبب في التباس لفظـي، فصـار السبب والمسبـب متداخليـن، فكثيرون يظنونها جمعاً، فتجد أحدهم يقول: «إن للمسؤول أجندة من بينها ...»، ولذلك يكسرون الجيم التي هي مفتوحة في الأصل، فتصير على وزن «أدلة».

والصـواب – إن كان لا بـد من استخدام العبـارة – أن تكون بفتح الجيم، وأن تعامل معاملة المفرد كما في لغتها الأصلية.

– عجلة وعجالة:

يقع الخلط باستعمال اللفظ الثاني مكان الأول، فيقول أحدهم: «أنا في عُجالة من أمري»، والصواب: «في عجلة من أمري»، قال فـي القاموس المحيط: «العَجَلُ والعَجَلَةُ مُحرَّكتينِ: السُّرْعةُ (...) عُجالَـةُ بالكسر والضم والعُجْلُ والعُجْلَـةُ بضمهما: ما تَعَجَّلْتَه من شيءٍ»[48]. إذن فـ «العجلة» هي المصدر، و«العُجالة» اسم للشيء اليسير، تأخذه لتقضي به وطرك دون انتظار للحصول على الشيء كاملاً.

– ممنون وممتن:

يقولـون «أنا ممنونٌ لك ، أو ممتنٌّ لك»، تعبيراً عن الاعتراف بمنَّتـك أو فضلـك علـيَّ، والصحيـح أن كلتا اللفظتيـن لا تصلح للمقصـود، مع ما بينهما أيضـاً من اختلاف في المعنى؛ فالممنون اسم مفعول بمعنى «المقطـوع»، وفي القرآن الكريم ﴿فلهم أجر غير ممنون﴾[49]، أي لا ينقطع أبداً.

وممتنٌّ اسم فاعل من «امتَنَّ» فلان على فلان، أي ذكَّره بفضله عليه وما له عليه من المنة، قال في اللسان: (ومَنَّ عليه وامْتَنَّ وتمَنَّنَ: قَرَّعَه بِمنَّة)[50]، وفي القرآن الكريم النهي عن ذلك في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى﴾[51]. وهذا الخطأ ناشئ من اللهجات العامية.

– التباس ياء النسب بالياء الأصلية:

وهذا مما يظهر في النطق أكثر، بتشديد الياء أو تخفيفها، فتجدهم يقولون: «التقى الزعيمان لمناقشة الأوضاع الحاليَة» بتخفيف الياء. والصواب التشديد «الحاليَّة»؛ لأن الياء ياء نسب إلى «الحال»، وياء النسب مشددة دائماً، وليست ياء أصلية، لأن «الحال» ليس اسماً منقوصاً.

وقد يظهر هذا الالتباس أحيانا في الكتابة؛ فقد كتب أحدهم: (إن هذا الأمر عادٍ تماماً) يقصد: «عاديٌّ»، والواجب هنا التشديد لأنه منسوب للعادة، وياء النسب مشددة، لكن الكاتب – أو المدقق على الأرجح – التبست عليه ياء النسب بياء المنقوص، فحذف الياء، وكأنه قد أنجز شيئاً.

رام نفعاً فضرَّ من غير قصدٍ
ومن البر ما يكون عقوقا

وهذا على طرف النقيض من الخطأ المقابل الذي هو إبقاء ياء المنقوص في حالي الرفع والجر، كما هو ملحوظ.

- التباس التاء الأصلية بتاء جمع المؤنث السالم:

مثل «أصوات» و«أوقات»، ويبرز هذا الالتباس أكثر إذا أضيف ما فيه التاء الأصلية مثل «قضاتنا» إلى الضمير، لأنها في هذه الحال لا بد أن تكتب تاء مبسوطة، والخلط في هذه التاء يتجلى في حركة الأعراب، وذلك يظهر في النطق غالباً، فتجد المذيع يقول: «ندعو قُضاتِنا إلى كذا»، فينصبها بالكسرة على قاعدة جمع المؤنث السالم، بينما الواقع أن كلمة «القضاة» جمع تكسير يعرب إعراب المفرد، فنصبه يكون بالفتحة، والتاء فيه أصلية، فلذا يجب أن يقول: «ندعو قضاتَنا».

وبعكس ذلك قد يعامل جمع المؤنث السالم معاملة جمع التكسير، فيقولون: «وقد زار الرئيس قواتَنا البرية» فينصبها بالفتحة، والواجب نصبها بالكسرة لأنها جمع مؤنث سالم.

الالتباس المعنوي:

- «لا يجب» بمعنى «لا يجوز»:

يتكـرر استعمالها كثيراً، وهي تدل فقـط على نفي الوجوب، وذلك لا يعني عدم الجواز. بينما المقصود من العبارة هو التحذير من الأمر، وأنه لا ينبغي.

- النكرة في سياق النفي للمعين:

كتبـت إحدى الصحف: «لم يذق تونسي طعم النوم منذ أكثر من عقدين». فهذا الأسلوب يفيد أن جميع المواطنين التونسيين لم يذوقـوا طعـم النوم هذه المـدة، وبقـراءة الخبر كامـلاً يتضح أن المقصـود شخصـ واحد معيـن، ومنشـأ الخطأ هو عـدم إدراك القاعـدة اللغويـة أن «النكـرة إذا وردت فـي سيـاق النفـي تفيـد العموم».

- «بمعنى آخر»:

أي «بعبـارة أخرى»، يقولون أحيانـاً إذا أرادوا تفسير الكلام بعبارة أوضح: (أنا أحترمه، أو بمعنىً آخر أُجِلُّه)، والحقيقة أنه لا

يُقصَدُ معنىً آخر، بل المعنى هو نفسُه، ولكن المقصود والصحيح: (أو بعبارة أخرى...)، كما يمكن اللجوء إلى أسلوب الإضراب الفصيح في اللغة، فتقول: (أحترمه، بل أُجِلُّه).

- المسميات بمعنى الأسماء:

يقع الالتباس بإطلاق عبارة «المسميات» في موضع «الأسماء»، فيقولون: (إن بلدة كذا يطلق عليها الكثير من المسَمَّيات)، يقصدون «الأسماء». ومن ذلك عنوان نشرته إحدى الصحف: (مشروع لتوثيق مسميات النجوم وعلاقتها بالزراعة). فالمراد هنا كما هو واضح من السياق: «أسماء النجوم»، أما المسميات فهي النجوم نفسها، لأن «المسمَّى» اسم مفعول من «سمَّيتُ الشيء» إذا أطلقتُ عليه اسما معينا يميزه، ويراد به حقيقة الشيء بغض النظر عن اسمه، أما «الاسم» فهو اللفظ الذي يطلق على الشيء ويعرف به، واسمُ الشيء غيرُه حقيقةً[52].

- العِقد من الزمن:

العقد في الأصل تطلق على «القِلادَةُ، وهي الخَيْطُ يُنْظَمُ فيه الخَرَزُ، ج: عُقُودٌ»[53]، وقد كثر استعمالها من باب الاستعارة

لمـدة من الزمن، هي عشر سنوات، من 1 – 10 ومن –11 إلى 20 .. إلـخ[54]، فالعقـد الثاني يبدأ مـن العام الحادي عشـر إلى العام المكمل عشرين، والثالث من العام الحادي والعشرين إلى المكمل ثلاثين، وهكذا. ولكن يقع الخطأ في إطلاق العقد على الذي بعده كثيـراً، خصوصاً من الثالـث فما فوق، فيقولون: «شاب في عقده الثانـي»، ويكون فوق العشرين، والصـواب: (في عقده الثالث)، ويقولـون: «امرأة في عقدها الثالث»، ويكون المقصود أنها فوق الثلاثين، فالصواب (في عقدها الرابع)

ويقـع خطـأ آخر في جمـع ألفاظ العقـود (مـن العشرين إلى التسعيـن)، فـي النسبة إلى سنيهـا، حين يقولون: إنـه قد وقع في التسعينـات مـن القـرن، او فـي العشرينـات منـه. والصـواب: العشرينيـات، والتسعينيات، إلخ، لأنها من دون ياء إنما هي جمع لكلمة «عشرين» مثلاً، وذلك غير مقصود. بل المقصود: السنوات العشرينيات، أي الواقعة في عقد العشرين.

– أعتقد بمعنى أظن:

وهذا خطأ شائع جدّاً إلى حد أنك تجدهم يقولون: (أعتقد، بل أجـزم)، وكأن الاعتقـاد أقل شأناً من الجزم، أحرى أن يكون مثله!

والحقيقــة أن الاعتقاد هو أعلــى درجات الجزم واليقين، ومنه جاء مصطلــح «العقيدة» لأنها يجزم بها، بحيث لا يتطرق إليها الشك. وهــذا الخطــأ منشــؤه من الترجمــة الحرفيــة الخاطئــة، سواء من الفرنسية أو الإنجليزية، حيث إن لدى تلك اللغات فقراً في الألفاظ المتقاربــة المعانــي، فيطلقــون العبــارة علــى معــانٍ متفاوتة، ففي الفرنسية يقولون: (je croi)، وفي الانجليزية: (I belive)، أي أظن أو أعتقــد، ســواءً. أما في العربية فدرجات العلــم متفاوتة؛ أضعفها الوهــم، وهــو ما يكــون طرفــه المقابل راجحــاً، ثــم الشك وهو متســاوي الطرفين، ثم الظــن وهو مقابل الوهم، أي ما يكون طرفه المقابل مرجوحاً، ثم الاعتقاد أو اليقين وهو العلم التام الجازم.

– خصم في السعر بمعنى تخفيض:

يقولون: (نقدم لكم خصومات في الاسعار)، والخصومة إنما هــي من الخصام المعروف، والخصــم هو العدو أو من في معناه، وإنما المناسب هنا أن نقول «تخفيضات في الأسعار».

– شقيق بمعنى الأخ مطلقاً:

مثلاً تحدثت بعض وسائل الإعلام عن اكتشاف شقيق جديد

للرئيس الأمريكي باراك أوباما من أبيه، وهذا تناقض، لأنه ما دام أخاه لأبيه فليس شقيقه، كما ورد في إحدى الصحف في سياق الحديث عن الرئيس العراقي السابق صدام حسين: «وشقيقته نوال إبراهيم الحسن»، والاسم الكامل يوضح أنها أخته لأمه فقط.

والصواب استخدام عبارة «الأخ» أو «الأخت» بدلاً من ذلك، لأنها تشمل الشقيق وغيره، أما الشقيق فهو فقط المشارك في الأبوين معاً. ومرجع هذا الخطأ أيضاً إلى التأثر باللغات الأجنبية التي لا تميز بين الاثنين.

- الأشباح:

الشبح لغة هو الجسم، فيستعمل في مقابل الروح، يقولون: هم أشباح بلا أرواح، ولكنها صارت - بسبب الترجمة - تستعمل بمعنى المخلوقات غير المرئية، وخصوصاً من الجن، أو أرواح الموتى.

الأخطاء الصرفية:

- مشكلة همزة الوصل[55]:

من الأخطاء التي عمت بها البلوى، النطق بهمزة الوصل همزةً

قطعيــة، وكتابتُها كذلك. وهي وإن كانت مما يخفى على كثيرين، فأمرها فــي الحقيقة يسير، لأن النحاة قد حصروا بقواعد منضبطة وكلمات يسيرة، ما تكون فيه الهمزةُ همزةَ وصل، وتركوا ما عداه لتعتبر همزته همزة قطع.

إن العــرب لا تقف علــى متحرك، ولا تبدأ بساكن، ولذلك فعند النطــق بكلمة مبــدوءة بساكن، نحتــاج إلى إدخال حــرفٍ متحرك نعتمــد عليه مؤقتــاً، لنتوصل إلى النطق بالساكــن بسهولة، مثل فعل الأمر «اكتب»، أصله: «كْتب»، وهذا الحرف المتحرك هو المسمى «همزة الوصــل»، وذلك سر تسميته. وأما في درج الكلام، فيسقط هذا الهمز، لعدم الحاجة إليه، ولكن يبقى الألف مكتوباً، دلالة عليه، لأن رسم الكلمة يكون على نية الابتداء بها والوقف عليها.

ومواضع همزة الوصل كما قررها النحاة هي كالتالي:

في الأفعال:

1 – فــي الماضي والأمر من الفعــل السداسي والخماسي[56]، نحو «استخرجَ» و«استخرِجْ»، و«انطَلَقَ» و«انطلِقْ».

2 – في الأمر من الثلاثي المجرد، نحو «اضربْ».

في الأسماء:

1 – في المصدر من السداسي والخماسي، نحو «الاستشهاد»، و«الانتخاب».

2 – في أسماء معدودة، وهي عشرة: [اثنان – اثنتان (رفعاً ونصباً وجراً) – ابن – ابنم – ابنة – امرؤ – امرأة – اسم – ايمُنُ (في القَسَم) – است].

في الحروف:

وذلك في حرف واحد هو: [الـ] التعريفية.

هذه الأحكام لخصها ابن مالك في ألفيته بقوله:

للوصل همزٌ سابقٌ، لا يثبتُ
إلا اذا ابتُدِي به كـ «استثبِتوا»

وهْو لفعلٍ ماضٍ احتوى على
أكثرَ من أربعةٍ نحوِ «انجلى»

والأمرِ والمصدرِ منه، وكذا
أمرُ الثلاثي كاخْشَ وامْضِ وانفُذَا

وفي اسمٍ، استٍ، ابنٍ، ابنِـم سُمِعْ
واثنين، وامـرِئٍ. وتأنيثٌ تبِـع
وايمُـنُ، همـزُ «ألْ» كذا، ويُبْـدل
مـدّاً في الاستفهام، أو يسهَّـلُ

التوسع في المصدر الصناعي

المصـدر الصناعي هو اسمٌ زِيدتْ في آخره ياء مشدّدة، بعدها تـاء مربوطـة: (يّـة)، للدلالـة على ما فيـه من الخصائص. نحو: [الإنسانيّـة]، فإنها تدل على خصائص الإنسان، و «اللصوصيّة»، فإنها تدل على خصائص اللصوص.

ولا فـرق في ذلك بيـن أن يكون الاسم عربيـاً أو أعجمياً، أو جامـداً أو مشتقـاً، أو مثنـىً، أو جمعـاً،... نحـو: [الحيوانية – الرأسماليـة – الاشتراكية – الأقدمية – الكيفية – الماهيّة – الهويّة – الأنانية – الحسَّاسية[57] .. إلخ].

والأخطـاء الشائعة في هذا الباب تأتي من التوسع في المصدر الصناعي، إلى حد تحويل المصدر العادي إلى صناعي، بزيادةٍ هو غنـيٌّ عنها، ولا تضيـف إلى معناه جديداً. تجـد ذلك في مصادر

كثيرة: مثل الإمكان، والإشكال، والإنتاج، والاعتماد؛ فتجدهم يقولون: إمكانية، واستقلالية، وإنتاجية، واعتمادية، وإشكالية[58]. والأصل أن المصدر في هذه الحالات موجود، ومؤدٍّ للمعنى المقصود، فلا داعي لصناعة مصدر جديد.

وتجد أيضاً من يضيف هذه الياء إلى اسم جامد، لا تزيد فيه أي معنى، مثل «الآلية» بمعنى «الآلة».

– **خصيصاً**:

من الأخطاء التي اشتهرت حتى صار تصحيحها يعدّ نوعاً من الإغراب، ولكنها تبقى خطأً برغم ذلك. والصواب «خصِّيصى» بالألف المقصورة، وهي مصدر من الفعل «خصَّ»، وقد جاءت من هذا الوزن مصادر سماعية، منها ما ذكره صاحب تهذيب اللغة في الباب الذي عقده لها، فقال: (باب ما جاء على فعّيلى: خِطِّيبى، وهي المرأة التي يخطبها الرجل. قال عديٌّ:

لِخِطّيبى التي غدرتْ وخانت
وهنّ ذوات غائلةٍ لحِينا

وحِجِّيزى، تقول العرب: كان بينهم رِمِّيّا ثم صاروا إلى

حِجِّيـزى، أي ترامَوا ثم تحاجزوا، والخِليفى، وهي الخلافة. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لو استطعت الأذان مع الخِلِّيفى لأذَّنتُ»، وخِصَيصى، يقال: هو لك خِصِّيصى، أي خاصّ)[59].

– **المغرَيات**:

تنطق غالبـاً بفتح الراء بصيغة اسم المفعـول، والصواب كسر الـراء، لأنهـا جمع «مغرِيـة» بصيغة اسم الفاعـل، أي تُغري المرءَ بالشيء وتزينه له.

– **مختلَف**:

يقولون: «لقد ناقشنا مختلَف الأمور»: بفتح اللام بصيغة اسم المفعـول أو المصـدر الميمـي، وعليه تكون بمعنـى: «اختلاف الأمـور»، وذلك غير مؤدٍّ للمقصـود، لأن المقصود هو: «الأمور المختلفة»، وعليه فيكون الصواب كسر اللام، بصيغة اسم الفاعل، لتكون من باب إضافة الصفة للموصوف.

– **بموجِب هذا**:

تنطق بكسر الجيم، بصيغة اسم الفاعل، فيقولون: «بموجَب النص

القانونـي، يجب التعويض»، والصـواب الفتح بصيغة اسم المفعول أو المصـدر الميمـي، لأن موجَب الشـيء هو مُسبِّبُه الـذي ترتب عليه، فالتعويض هو مسبَّب عن النص القانوني، وموجَب بسببه.

– مبروك:

تنطـق هكذا بمعنـى «مبارك»، وهـو خطأ؛ لأنهـا من الفعل «بَـرَك» بالقصر، وهو فعل لازمٌ وأبعد ما يكون عن أن يقصد هنا، والصواب «مبارك» من «بارك»، أي أنزل البركة.

تأثيرات اللهجات العامية:

– «هكذا أمور»:

يستعمل هذا الأسلوب كثيراً في جمل من قبيل: «ولا يمكن قبول هكذا أساليب»، وهي تعريب مباشر للعبارة العامية: «هيك أساليب»

– «الأمر إياه»:

ضـرب مـن التوكيد يقصـدون به الإشـارة إلى أمـر لم تسبق الإشـارة إليه أثناء الكلام، ولكنه حاضر في ذهن القارئ والسامع،

والصــواب أن يقال: «الأمر نفسه»، لأن التوكيد إنما يكون بألفاظ التوكيــد المعروفــة، لا بالضمائــر، ويلــزم مطابقتــه للمؤكَّــد في الإعراب.

– خلافاً وخلافه:

يقولون: «هذا يؤدي إلى التسيب وخلافه»، وخلاف التسيب إنما هو الانضباط، وإنما المقصود: وغيره، لأن خلاف الشيء هو نقيضــه، لكنه التأثر بالعامية وكتب أحدهم: «وخلافاً لطريقتها في اختيار الأشكال، تتمتــع الفنانة أيضاً بأسلوب مميز في التعامل مع اللون»، والصواب هنا أن يقول: وفضلاً عن طريقتها.

– هو الآخر:

يقولون «وقد صرح هــو الآخر»، وهو تعريب مباشر للعامية، والصواب: صرح هو أيضاً، أو من دون «أيضاً».

– خيط رفيع: بمعنى رقيق

يقولون في صعوبة التفريق بين الشيئين المتقاربين: «إن بينهما

خيطـا رفيعـا»، وهو خطأ فـي الدلالة، فالرفيع هـو المرتفع، وقد يكـون صفيقـا أو رقيقا، أما العبـارة الصحيحة، فهـي أن يقال إن بينهما خيطا رقيقاً.

– بحاجة إلى كذا:

يقولـون: «نحـن بحاجة إلى كـذا»، أو «لسنا بحاجـة إليه». والأسلـوب العربي في هذا النوع إنما يدخل الباء على الضمير، لا على الحاجة، فتقول: «ما بنا حاجة إلى هذا»، وقال الشاعر:

وما بي جزَعٌ من أن أموتَ، وإنني
لأعلم أن الموتَ شيء مؤقَّتُ

– يا ترى:

تشيـع شيوعـاً مثيراً للانتباه، فيقولون: «مـاذا عندك يا تُرى؟» فتفيـد الاستغراب مـع الاستفهام، ولا معنى فـي الأسلوب العربي لنـداء الفعل، فضلاً عـن أنه مبني للمجهول، فلا أظن إلا أنها قادمة من التداول اللهجي.

***

الخاتمة:

مـن خـلال تلـك المقدمـات بشقيها؛ النظـري، والتطبيقي، أرجو أن أكـون وضعت بيـن أيدي زملائي المدققيـن اللغوييـن، وزملائـي المختصصيـن بلغـة الضـاد، ممـن يمكنهم أن يصبحـوا مدققين متى ما أرادوا ذلـك، حصيلـةً مختصـرةً ومركّـزةً لتجربـة عمليـة فـي مجال التدقيـق اللغوي، آوية إلى ركن شديد

مــن قواعد اللغة وأحكامها، ومتفهمــةً لواقع لغوي ذي ملابسات متشعبة.

وإذ أضــع اللمســات الختاميــة على هذا البحــث؛ فإني أتقدم ببعض الملاحظات التي أرجو أن ترى النور، ولو بعد حين:

1 – نظــراً لمــا اتضــح مــن أهميــة ومحوريةٍ لــدور المدقق اللغــوي، في العمل الإعلامي، وفي حراســة اللغة العربية، ونظراً للشكــوى الدائبــة من طرف القائمين على هــذه المؤسسات من نقصٍ فــي المدققين المؤهلين نظريّاً وتطبيقيّــاً؛ فإن هذا المجال يجــب أن يدخل في المقررات الجامعيــة في أقسام اللغة العربية، مادةً ضمن مواد اللغة، شأنها شأن مادة العروض مثلاً، فنحن نعلم أن التكوين الذي يحصل عليه مدرسو اللغة العربية مثلاً، لا يقتصر فقط على مواد اللغة، بل يتضمن كذلك مواد التربية ونحوها، مما يُحتــاج إليه في عمليــة التدريس، وذلك هو الأمــر نفسه بالنسبة للمدقق، فالمحصــول النظري مهما كان قويّاً وراسخاً، لا يكفي مــن دون دراســة تطبيقية ترسخه، على أن تُتحــرّى فيها كل تلك المقدمات النظرية التي أسلفنا في الحديث عنها.

2 – كشــأن كل جوانــب العمل الإعلامي، يجــب أن يستفيد المدققون اللغويون مــن دورات نظرية، لتجديد معلوماتهم وإثراء

عطائهـم، وليتدارسوا الجديد في مجال الأخطـاء الشائعة، وسبل مواجهتهـا، والجديد أيضاً فـي القرارات المجمعيـة، وما يمكن اعتماده منها.

كمـا لا بد من دورات أخرى للمحررين، تكتفي بتنبيههم إلى الأخطـاء الشائعـة، وبدائلهـا المناسبة، لكي يخففـوا العبء عن المدققين، ويتكامل عمل الفريقين، بيد أنه لا بد في هذه الدورات مـن التحلي بالمنهج الوسـط في التصويب والتخطئـة، مع العناية بالتأصيـل العلمي، لكي ترسخ التوصيـات، ويأخذ بها المحرر أو المدقق عن قناعة وثقة.

3 – يلاحظ وجود فوضوية في متابعة ورصد الأخطاء الشائعة، تجعـل كثيراً من المدققين فضلاً عن المحررين، في حيرة شديدة، فيسمـع أحدهـم تخطئـة هذا الاستخـدام، ثم ما يلبـث أن يسمع تصويبـه، وكل ذلـك فـي الغالب اعتمـاداً على الـذوق من دون التأصيـل العلمي الكافي، والمقترح هنـا أن تكون لأقسام التدقيق اللغـوي فـي المؤسسـات الكبـرى، إصـدارات دوريـة، تقـدم بالاستدلال العلمي القول في مختلف الاستعمالات المتجددة.

4 – إن الهيئات القائمة على حماية اللغة العربية، يجدر بها أن تنهض بمسؤولياتها في متابعة وسائل الإعلام، وتوجيه الملاحظات

في جو من التعاون، والأخذ والعطاء، ولا أرى أنه من العسير عليها أن تقـوم سنويّـاً بعملية تقييـم للمنشورات الإعلاميـة، في مجال استخـدام اللغـة والعنايـة بها، كمـا تفعل مؤسسـات أخرى تعنى بجوانـب إعلاميـة مختلفـة، وفـي ذلـك – لا شك – دفـعٌ قويّ للمؤسسات المتميزة، ودعوةٌ إلى التميز لغيرها.

5 – لا بـد من إيجاد صيغة للتعاون والتنسيق الدائم بين أقسام التدقيـق اللغـوي وبين المجامـع اللغوية، من أجـل الاطلاع على جديد المصطلحـات، ومناقشة متجدد الاستعمالات، مع الالتزام بما يصل إليه التحقيق العلمي في ذلك.

6 – لقد قامت المجامع اللغوية بجهود عظيمة في تطوير اللغة وتجديدهـا ومواكبة سيـر الحياة المعاصر، واتخـذت العديد من القرارات في مجال الاشتقاق والجموع والنحت والاصطلاحات المعاصرة وغيرها، ولكن هذه القرارات والتوصيات إذا لم تدخل الميـدان المدرسـي، وتُـدرج في المناهـج التعليميـة، فلا مجال للاستفـادة منها، ولا يمكن لوم المدققين إذا لم يطلعوا عليها، ولم يعملوا بمقتضياتها.

7 – على غرار الجوائز الصحفية في مجالات المقال والتحقيق والكاريكاتيـر إلخ، يجب أن تكون للتدقيق اللغوي جائزة تخصُّه،

لمـا للجوائـز من آثـار معنوية في تسليـط الأضواء علـى مختلِف جوانب العمل الإعلامي، ولما ستعطيه من دفع لهذا الجانب نحو مزيد من التطوير والتحسين.

والله مـن وراء القصـد، وآخـر دعوانـا أن الحمـد لله رب العالمين.

***

علامات الترقيم

الترقيم كما عرّفه واضعه في الإملاء العربي: هو «وضع رموز مخصوصة أثناء الكتابة، لتعيين مواقع الفصل والوقف والابتداء وأنواع النبرات الصوتية، والأغراض الكلامية، في أثناء القراءة»[60].

ولم يكن للإملاء العربي عهد بعلامات الترقيم، اللهم باستثناء علامات الوقف والابتداء، التي كانت

مقصورة على المصحف الشريف، وبعض العلامات اليسيرة لدى نقَلة الحديث الشريف. أما عامة النصوص فلم تكن تتضمن أي علامة إطلاقاً. ومع الاحتكاك باللغات الأوروبية، في القرن التاسع عشر، بدأ الإملاء العربي يأخذ عنها تلك العلامات، ولكن بقي الأمر عشوائياً ردحاً من الزمن، إلى أن تصدى العلاّمة أحمد زكي باشا – بطلب وتشجيع من نظارة المعارف العمومية المصرية في حينه – لمهمة نقل تلك العلامات إلى الإملاء العربي، بطريقة علمية مضبوطة، تراعي المعاني، واختلاف النبرات الصوتية، وقد قام بذلك خير قيام، وألف في الموضوع رسالة قيمة، طبعت سنة 1912م، وسوف نستعرض مضمونها باختصار هنا، مع التنويه بأنه قد جرت إضافات بعده، وتم تعديل بعض علاماته، فهذه العلامات تظل في إطار قوانين الاصطلاحات.

ومما يجدر التنبيه إليه ابتداءً، قبل سرد علامات الترقيم، أن هذه العلامات يجب أن تكون ملتصقة بالحرف الذي قبلها، فعلى ذلك جرى الاصطلاح في النصوص المطبوعة، لما له من شكل جمالـيٍّ، وخوفاً من أن تقع الكلمة في آخر السطر، فتنتقل العلامة إلى أول السطر الموالي، إذا كانت من العلامات التي لا تقع في أول السطر، وهي ستة (؟ ، : ... ؛ !) وأما علامتا التنصيص

فيجب أن تكون أولاهما ملاصقة للحرف الذي بعدها، وأخراهما ملاصقة للذي قبلها، للعلتين السالفتين.

أولاً: قواعد الفصل

ينقسم الكلام العربي، من حيث الترقيم، إلى قسمين: القطع والوقف، والقطع ينطبق عليه ما ينطبق على النوع الثالث من الوقف، كما يأتي، وأنواع الوقف بالنسبة لعلامات الترقيم ثلاثة:

1 – الوقف الناقص: يكون بسكتة قصيرة، لا يحسن معها التنفس.

علامته: الشولة، وتسمى الفاصلة (،)، ومن المواضع المناسبة لها:

– بين التوابع، جملاً كانت أو مفردات

– بين جملتي الشرط والجزاء

– بين القسم وجوابه

– بين الجمل المترابطة في اللفظ والمعنى

2 – الوقف الكافي: يكون بسكوت يجوز معه التنفس

علامته: الشولة المنقوطة (؛)، والمواضع المناسبة لها:

– بين عبارتين مترابطتين في المعنى لا في الإعراب

– بين التقسيمات التي يطول فيها الكلام

– قبل الجملة الموضحة أو المؤكدة لما قبلها

3 – الوقف التام : يكون بالسكوت التام، مع استراحة للتنفس.

علامته: النقطة (.)[61]، وتوضع بعد الجملة المستقلة عما بعدها، لفظاً ومعنى.

ثانياً: قاعدة الوصل:

فيما عدا المواضع التي يصلح فيها أحد أوجه الوقف السابقة، يجب الوصل بين أجزاء الكلام.

ثالثاً: علامات النبرات الصوتية وتمييز الأغراض الكلامية

أ – علامة الاستفهام: (؟)[62]: توضع بعد الجمل الاستفهامية، سواء سبقت بحرف استفهام أم لا، بشرط ألّا يكون الاستفهام معلقاً، أو معمولاً لعامل نحوي.

ب – علامـة الانفعال: (!)، توضع بعد جملة تدل على التأثر، وهيجان الشعور.

ج – علامـة التضبيـب، أو التنصيص (« »): توضـع بينهمـا الجمل والعبارات المنقولة بالحرف.

د – النقطتـان (:)، توضعان قبل مقول القول، أو المقسَّم، أو المفصل بعد إجمال، أو المجمل بعد تفصيل.

هـ نقط الحذف (...)، ثلاث نقـط توضع دلالة على حذف جزء من كلام مقتبس.

و – الشرطة (–)، توضع:

– للفصل بين كلام المتحاورين، في بداية السطر

– لحصر الجمل المعترضة

ز – القوسان ( ): توضع بينهما:

– عبارة تفسيرية

– عبارة مهمة للفت الانتباه إليها

– جملة معترضة طويلة، لها معنى مستقل.

وقـد اقترح المؤلـف أيضاً، علامة للوقف بيـن فقرات الكلام المسجـوع، هي نقطتـان متتابعتان فوقهما شولـة، ولكن لم يجر العمـل بها، ربما لأن الكلام المسجـوع نفسه قد اختفى من النثر المعاصر.

وقد أضيفت بعض الإضافات اليسيرة بعد المؤلف، منها:

– القوسان المزهران ﴿ ﴾: لآيات القرآن الكريم

– القوسـان المعكوفـان [ ]: لعبـارة تزاد فـي وسط الكلام، ليستقيم المعنى مثلاً. وتستعمل في تحقيق النصوص غالباً.

***

الملحق الثاني

تعريب الأسماء الأعجمية

يشيع اعتقـاد خاطئ بيـن الناس مقتضاه أن أسماء الأعلام (الأشخاص أو الأماكن ... إلخ) لا يُتصرف فيها، بل تبقى كما هي فـي لغتها الأصلية، سـواء أكانت عربية أم أعجمية. وهذا خطـأٌ لا يسنده الاستعمـال الصحيح المأثـور عن العرب فـي تعاملهم مع الأسماء الأعجميـة، ولا المأثور عن العجـم فـي تعاملهـم مـع الأسمـاء العربية.

وسأبدأ باللغات الأجنبية لأبين أنها تعتمد تغيير الأعلام العربية، لتتلاءم مع لغاتها، بل إنهم قد يلغون الأعلام العربية ويأتون بأعلام من عندهم: فمن النوع الأول يمكن أن نعد النماذج التالية: تونس (Tunisie)، الجزائر (Algerie)، لبنان (Liban)، ومن النوع الثاني: (Marroc) للمغرب، و(Egypt) لمصر.

وكما يقول الأستاذ العلامة اللغوي المعروف ممدوح حقي فإنهم قد (تصرفوا ببعض الأسماء المشهورة تصرفاً ليس فيه ذوق فقالوا: (أفيسين Avecin) لابن سينا، و(أفرويس Averroes) لابن رشد، و(سلادان) لصلاح الدين، و(أبدل) لعبد الله)[63]. وأزيد عليه: (Avenzoar) لابن زهر، و(Alpharabius) للفارابي، و(alhazen) للحسن بن الهيثم... بل يمكن القول إنهم لم يتركوا اسماً واحداً على صيغته العربية.

وأما الأعلام الأجنبية في اللغة العربية فإنها أيضا تُعَرَّب، أي تغير صيغتها، حتى تتلاءم مع النطق العربي، (وتعريب الاسم الأعجميِّ: أن تتفوَّه به العربُ على منهاجها، تقول: عَرَّبته العربُ وأعربته أيضاً)[64]، ويقول الجواليقي في كتابه «المعرَّب»: (اعلم أنهم كثيراً ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجاً،

وربما أبدلوا ما بعُد مخرجه، والإبدال لازمٌ لئلا يدخل في كلامهم ما ليس من حروفهم)[65]، وتعريب الأسماء في الغالب سماعي، ولكن مرجعه عموماً أن يقاس على أي اسم عربي في الوزن فيلحق به، وكمثال لذلك يقول صاحب المصباح المنير عن تعريب كلمة الفستق: (الْفُسْتُقُ: نبت معروف. بضمّ التّاء، والفتحُ للتّخفيف، وهو مُعَرَّب، والتّعريب: حمل الاسم الأعجمي على نظائره من الأوزان العربية. ونظائر الفستق: العُنصل، والعُنصر، وبُرقُع، وقُنفذ، وجُندب. إلى غير ذلك مما هو مضمومُ الثالثِ أصالةً، ويجوز فتحه للتخفيف)[66]. ويقول أبو القاسم الحريري في درة الغواص: (ويقولون للعبة الهندية: «الشَّطرنج»، بفتح الشين؛ وقياسُ كلام العرب أن تكسر، لأن من مذهبهم أنه إذا عرب الاسم الأعجمي، رد إلى ما يستعمل من نظائره في لغتهم، وزناً وصيغة، وليس في كلامهم «فَعْلَلٌ» بفتح الفاء، وإنما المنقول عنهم في هذا الوزن «فِعْلَلٌ» بكسر الفاء، فلهذا وجب كسر الشين من الشطرنج ليلحق بوزن جِرْدَحْل وهو الضخم من الإبل)[67]. ويقول ابن قتيبة في أدب الكاتب: (اليعقوب: ذكَرُ الْحَجَل؛ واسمُ الرجل أعجميٌّ وافق هذا الاسم من العربي، إلا أنه لا ينصرف، وما كان على هذا المثال من العربي فإنه ينصرف، نحو يَرْبُوع ويَعْسوب، لأنه – وإن

كان مَزِيـداً فـي أوله – فإنه لا يُضارع الفعل، وهو غير مختلفَ في صرفه إذا كان معرفة»[68].

ومن الأعلام التي عرّبها العرب، والتي قد يظنها العامة الآن أسماء عربية: أفلاطـون: Platon، أرسطوطاليس: Aresto، قيصر: Cesar، النجاشـي، وهـو اسم التابعـي الجليل أصحمة رضـي الله عنه، ملك الحبشة الذي أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ويقول العلامة ابـن خلـدون عنه: (كان اسمـه النجاشي، وهو بلسانهـم: «انـگاش» بالـكاف المُشَمَّة بالجيم، عرّبتها العرب جيمـاً محضة وألحقتها ياء النسب. شأنَها في الأسماء الاعجمية إذا تصرفت فيها)[69].

ومـن أعلام الأماكن التي عربها العرب فتصرفوا فيها: قبرص، الصين، البندقيـة، الأندلس، مجريط[70]، إشبيلية، غرناطة، ماردة، طهـران، مالطة. ومن المعرَّب فـي عهد قريب: واشنطن، باريس، البرتغال، سنغافورة، لندرة (كانت تكتب كذلك في كتابات عصر النهضـة على النطق الفرنسي لها «Londer» ثم عادت الآن تكتب وتقـرأ «لندن»). فكل هـذه الأماكن عرّبها العـرب بتغييرها قليلاً حتـى تلائم بناء الكلمة العربية، والغريب أن بعضها قد رجعنا الآن عـن تعريبـه إلى نطقه باللغـة الأجنبية، مثل «مجريـط» = مدريد، «ميورقة» = مايوركا... إلخ.

ومن هذا يتضح أنه لا حجة علمية للقرار الذي اتخذه المجمع المصري في شأن الأعلام الأعجمية، ومما جاء فيه:

(1 – يكتب العلم الإفرنجي – الذي يكتب في الأصل بحروف لاطينية – بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية، ومعه اللفظ الإفرنجي بحروف لاطينية بين قوسين في البحوث والكتب العلمية، على حسب ما يقرُّه المجمع في شأن كتابة الأصوات اللاطينية التي لا نظير لها في العربية.

2 – الأسماء الأجنبية النصرانية الواردة في كتب التاريخ تكتب كما عرّبها نصارى الشرق، فمثلاً يقال: «بطرس» في (PETER)، و«بقطر» في (Victor)، و«بولس» في (Paul) ، و«يعقوب» في (Jacob)، و«أيوب» في (Job)، وهكذا)[71].

وممن انتقد هذا القرار العلامة أحمد محمد شاكر في مقدمته لتحقيق كتاب المعرب للجواليقي، وكان مما قاله: إن «القارئ لقرارات الأعلام التي أقرها المجمع، يرى فيها معنى واحداً يجمعها، وروحاً واحداً يسيطر عليها: الحرصُ على أن ينطق أبناء العربية بالأعلام التي ينقلون إلى لغتهم بالحروف التي ينطق بها أهلوها، وقَسْر اللسان العربيِّ على ارتضاخ كل لكنة أعجمية، لا مثال لها في حروف العرب، وتسجيل هذه الغرائب من الحروف،

برموز اصطلاحية تدخـل على اللسان العربي، تزيُّداً في الحروف وتكثُّـراً، حتـى إذا ما تم هذا الأمر، وجدنا اللغة العربية في رسمها وكتابتها، ونطقها ولهجاتها، مجموعةً غريبةً متنافرة، من اللهجات الأعجمية، والرسوم الرمزية، ووجدنا ألسنة أبنائنا لا تقيم حرفاً من العربية على ما نطق به العرب».

وبعـد مناقشة مستفيضـة وصل العلامة أحمـد شاكر إلى «أن الأعلام الأجنبية تنقل إلى العربية مغيرة في الحروف والأوزان، إلى حروف العرب وحدها، وإلى أوزان كلمهم أو ما يقاربها، وأنها لا تنقل أبداً كما ينطقها أهلها»[72].

بناء على ما تقدم فإن الأسماء الأعجمية يجب أن تخضع لنظام الأسمـاء العربيـة، لا العكـس. ولن نقـدم هنا اقتراحـات مفصلة بتعريب كل الأعـلام المتداولة، ولكن هذه مهمة المجامع اللغوية التي عليها أن تتخذ القرار، وعلى وسائل الإعلام أن تنفذه.

قـرأت ذات مـرة في مجلـة العربـي الكويتية لكاتـب أجرى استطلاعـاً في الجمهوريـة الإيرانية، فكان أكبر همه في المقال أن يثبـت خطأ نطق العرب لاسـم «طهران» بالطـاء، وأنها يجب أن تنطـق «تهران» لأنه اكتشف – ولـم يكن يعلم – أن الفرس هكذا ينطقونها.

ويتصل بهذا أمر الأسماء العربية لدى المسلمين من غير العرب، فمن المعروف أن تلك الأمم الإسلامية تحافظ على الأسماء العربية من باب الاعتزاز بالدين الإسلامي، ولكنها بتأثير لغاتها تحرف في الأسماء تحريفاً يسيراً لا يخفى معه أصلها العربي، فكان الأولى في استخدامنا لها أن ننطقها بأصلها العربي، بدلاً من أن ننطقها بالتحريف الذي يقع فيه أصحابها، بسبب عجمة ألسنتهم، ومن أمثلة ذلك:

افتخار تشودري: أصله : افتخار جوهري

هاشم تاتشي: أصله: هاشم تقي

مهاتير محمد : أصله: محاضر محمد

فهل سنجد يوماً من المسؤولين عن اللغة والإعلام من يتشجع ويتخذ القرار بتعريب الأعلام الأجنبية، بدلاً من تعجيم الأعلام العربية؟!

ذلك ما نرجوه.

والله ولي التوفيق.

***

الهوامش:

1 – الحَيسُ الأَقِطُ يخلط بالتمر والسمن. لسان العرب [6 /61].

2 – التصحيف في الأصل مشتق من الصحيفة، والمصحِّفُ والصَّحفيُّ: هو الذي يخطئ في قراءة الصحف (أرجو ألّا يغضب الصحفيون أو الصحافيون). والتصحيف أصلاً يقصد به إبدال حرف بحرف، بسبب الاتفاق في الصورة والشكل، مثل الفاء والقاف، والعين والغين إلخ، وأما الآن فيجب أن نضيف إليه تصحيف لوحة المفاتيح في الكمبيوتر حين يكون الزر الواحد محتملاً لأكثر من حرف، وقد يكونان مختلفين في الصورة.

3 – «الخليج: أربعون عاماً من الريادة والعطاء»، كتاب صادر عن دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة 2010، ص: 54.

4 – سورة ص، الآية: 22.

5 – انظر : ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، 1 / 163 ، تحقيق: عبد المنعم عامر، ط : الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر. د.ت.

6 – انظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، محمد ضاري حمادي، ص: 35، 36. بغداد، 1980.

7 – الكاتب كتبها هكذا: «يتمناه»، وهو خطأ شنيع، يكسر وزن البيت.

8 – ممن أوردها: صديق حسن خان القنوجي في »أبجد العلوم، والوشي المرقوم، في أحوال العلوم»، بتحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص: 70.

9 – انظر مقاله بعنوان: لغة أجنبية وأصوات عربية : ظاهرة الاستغراب الفكري واللغوي في اللغة العربية الحديثة ، منشور على موقع (صوت العربية).

10 – المقال السابق.

11 – تعمدت تأخير ما دخلت عليه الباء، لأن ذلك هو الصحيح في التركيب العربي، خلافاً للشائع الآن، فالباء أصلاً تدخل على المتروك، كما في قوله تعالى: (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير)، فهم تركوا الذي هو خير. وهذا الأسلوب لا يصح أن يكون فيه الوجهان، لأن ذلك يؤدي إلى التباس يصعب معه فهم المأخوذ من المتروك. ولقد شاع الآن العكس، فصاروا يدخلون الباء على المأخوذ، مما اضطر المجمع اللغوي المصري إلى قبول الوجهين، تاركاً تحديد المقصود للسياق. ولكن السياق نادراً ما يفيد في هذا.

12 – ومع ذلك فالكلمة أعجمية، ثقيلة على السليقة العربية، تنتهي بألف لا تعرف لها تصنيفاً، وما أجدر أن نترجمها إلى »المغنى»، كما اقترح أمير البيان العربي شكيب أرسلان.

13 – ذكر ذلك أحمد زكي باشا في كتابه »علامات الترقيم» ، ص:13.

14 – نقلها: الدكتـور البحاثة العلامة محمود الطناحي في مقالاته، ص200.

15 – خزانة الأدب للبغدادي (1/365).

16 – كان مـن حديـث مجير أم عامر أن قوماً خرجوا إلى الصيد في يـوم حـار، فإنهـم لكذلـك إذ عرضت لهـم أم عامر وهـي الضبع فطردوهـا حتـى ألجؤوها إلى خبـاء أعرابي فاقتحمتـه فخرج إليهم الأعرابـي وقـال: مـا شأنكم؟ قالـوا: صيدنا وطريدتنـا، فقال: كلا والـذي نفسـي بيده لا تصلون إليها ما ثبت قائـم سيفي بيدي. قال: فرجعـوا وتركوه، وقام إلى لقحة فحلبها وماء فقربه منها فأقبلت تلغ مـرة في هذا ومرة في هذا حتى عاشـت واستراحت. فبينا الأعرابي نائـم في جوف بيته إذ وثبت عليه فبقرت بطنه وشربت دمه وتركته، فجاء ابن عم له يطلب، فإذا هو بقير في بيته فالتفت إلى موضع الضبع فلم يرها فقـال: صاحبتي والله، فأخذ قوسه وكنانته واتبعها فلم يزل حتى أدركها فقتلها وأنشأ يقول:

ومن يصنـع المعروف في غيـر أهـله
يـــلاق الذي لاقى مجيـرُ أُمِّ عـــامر

أدام لهـــا حيـن استجـارت بقربـه
قِراهـا مـنِ البـان اللقـاح الدرائـر

وأسمنهـا حتـى إذا مـا تكامـلـت
فـَرتْـــه بأنيـاب لهـا وأظـافـر

فقل لذوي المعروف هـذا جزاء مَـن
بـدا يصنـع المعروف في غيـر شاكر

انظر : مجمع الأمثال للميداني [ص 261].

17 – لسان العرب، مادة (ظفر).

18 – ومـن شواهدهم: قوله تعالى: ﴿وَعِنْـدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ جمع مفتـاح؛ فقياسه: «مفاتيح»، بقلب ألفه ياء، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ جمع: «معذرة» قياسه: «معاذر» [التعليق للمؤلف]

19 – كصاحب التسهيل.

20 – النحو الوافي لعباس حسن [4 /671 – 672].

21 – رواه مسلم في صحيحه.

22 – قـال الحافظ العراقي فـي تخريج أحاديث الإحيـاء: (أخرجه البيهقي في الشعب، من حديث الحسن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه انقطاع).

23 – انظـر: معجم أخطاء الكتّاب، لصلاح الدين الزعبلاوي، ص: 68.

24 – سورة مريم، الآية 78.

25 – سورة الصافات، الآيتان: 55،54.

26 – تاج العروس – (ج 1 / ص 5424).

27 – وقـد تدغـم قليـلاً كمـا ورد في اللسـان : (ولا يقـال مُطَّلِعٌ بالإدغام، وقال أَبو نصر أَحمد بن حاتم يقال هو مُضْطلِعٌ بهذا الأَمر ومُطَّلِـعٌ له فالاضْطلاعُ مـن الضَّلاعة وهي القوَّة والاطِّلاعُ من العُلُوِّ من قولهم اطَّلَعْتُ الثَّنِيَةَ أَي عَلَوْتُها أَي هو عالٍ لذلك الأَمرِ مالِكٌ له) – (ج 8 / ص 225).

28 – العين – (ج 1 / ص 65).

29 – تهذيب اللغة – (ج 1 / ص 150).

30 – إصلاح المنطق – (ج 1 / ص 109).

31 – الصحاح في اللغة – (ج 1 / ص 421).

32 – لسان العرب – (ج 4 / ص 320).

33 – المحكم والمحيط الأعظم – (ج 2 / ص 325)، ومن المفيد أن تعلم أن «الادخار» أصله من هذه المادة، قال الأزهري: »ادخرته ادخاراً، وأصله: اذتخرته، فثقلت التاء التي للافتعال مع الذال. فقلبت دالاً، وأدغمت فيها الذال الأصلية، فصارت دالاً مشددة. ومثلُه الادّكار من الذكر» (تهذيب اللغة – (ج 2 / ص 476).

34 – العين – (ج 1 / ص 467).

35 – انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة «رأى».

36 – كتاب العين – (ج 2 / ص 121).

37 – سورة النحل، الآية: 96.

38 – كتاب العين – (ج 2 / ص 153).

39 – لسان العرب، مادة [ودى].

40 – لسان العرب، مادة [أدا].

41 – الصحاح في اللغة – (ج 1 / ص 142).

42 – جمهرة اللغة – (ج 1 / ص 68).

43 – لسان العرب – (ج 15 / ص 116).

44 – لسان العرب – (ج 15 / ص 119).

45 – الصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: 60.

46 – تاج العروس للزبيدي، مادة [بذل].

47 – القاموس المحيط – مادة [بذل].

48 – القاموس المحيط ، مادة [عجل].

49 – سورة التين، الآية: 6.

50 – انظر اللسان، مادة (منن).

51 – سورة البقرة، الآية: 264.

52 – مـن باب التأوُّل: يمكن أن نقـدر حذف جار ومجرور متعلق باسم المفعول، فنقول إن «مسمى» تعني: «مسمًّى به» فيصدق ذلك على الاسم، لأنه مسمّى به. ولكنه تأويل متكلَّف، فضلاً عن أنه غالباً ليس مقصوداً للمتكلم الذي يستعمل الوجه المذكور، كما يتضح من السياق.

53 – تاج العروس – (ج 1 / ص 2126).

54 – إطـلاق العقـد بهذا المعنـى، يمكن أن يكون مـن التوسع في الاستعارة، تشبيهاً له بالعقد المنظوم، وأول من استعمله الزمخشري في «مقدمة الأدب».

55 – بمـا أن همزة الوصل، لا تحسب من بنية الكلمة، وتسقط في درج الكلام، فقـد كان العرب يستعيرونها للشيء غير المهم، الذي يمكن الاستغناء عنه، ومن ذلك قول الشاعر:

كأنـي – فـي المحافـل – واوُ عمرو
وهمـزُ الوصـل فـي درج الـكلام

لكـن الطريف في عصرنـا أن الكتّـاب صـاروا يستعيرونها لنقيض ذلـك، فيقولـون مثـلاً: إن تركيـا همزة وصـل بين أوروبـا والعالم الإسلامـي، وهي استعارة بعيدة عن الـذوق السليم، خُدع مبتكرها

من عبارة «الوصل»، وظن أن هذه الهمزة تصل الكلام بعضه ببعض. ولكـن الحقيقة أنها في حـال اتصال الكلام لا يحتاج إليها، فليست هـي للوصل بينـه، ولكنهـا للتوصل إلـى النطق بالساكـن في حال انقطاع الكلام الذي قبلها. وإن كان لا بد من هذه العبارة فليجعلوها «ألف وصل»، فهي – على الأقل – تبقى في الإملاء والكتابة.

56 – تحتسب همزة الوصل في تعداد حروف الفعل.

57 – من الخطأ الشائع في هذه العبارة: تخفيف السين الأولى، ولا يصـح فيهـا إلا التشديد، لأنها مـن صفة المبالغـة «حسّاس»، وهو مشدد، ومثلها: الشفّافية، بتشديد الفاء، لأنها من صفة الشفَّاف.

58 – هذه الكلمة خصوصاً، يمكن تخريجها بنوع من التأويل، بأن تكـون نسبةً إلى الإشـكال، فتعتبر صفةً لموصـوف محذوف، أي «مسألـة إشكالية»، فتكون بمعنى «مشكلة»، وعليه فلا داعي لها ما دامت تؤدي معنى «مشكلة» ولا تزيد عليه.

59 – جمهرة اللغة – (ج 2 / ص 194).

60 – أحمـد زكـي باشا: الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، المطبعة الأميرية بمصر، ص: 17.

61 – سماهـا المؤلـف: النقطـة المربعة. وربمـا كان ذلك وصفاً للنقطة المطبعية في عصره.

62 – جعلهـا المؤلف (؟)، لكن جرى العمل فيما بعد على الشكل أعلاه، وترك هذا الشكل للنصوص الأجنبية.

63 – من مقال له بعنوان: »مؤسسات التعريب ومنجزاتها: العقبات الحقيقية والمصطنعـة في طريق التعريب«، منشور في مجلة »دعوة الحق« المغربية، العدد: 55، ص: 60.

64 – الصحاح في اللغة – (ج 1 / ص 456).

65 – ص: 54.

66 – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – (ج 7 / ص 188).

67 – درة الغواص في أوهام الخواص – (ج 1 / ص 43).

68 – أدب الكاتب: [جزء 1 – صفحة 56].

69 – تاريخ ابن خلدون – (ج 6 / ص 199).

70 – إليها ينسب عالم الكيمياء المسلم أبو القاسم مسلمة أحمد المعروف بالمجريطي.

71 – مجلة المجمع: ج4، سنة 1356، ص:18. وكما نبه العلامة أحمد شاكر، فقد وقع وهم كبير في القرار، بخصوص أسماء: يعقوب وأيوب، فهي لم يعربها نصارى الشرق، بل عربها القرآن، أو كانت معربة عند العرب من قبل.

72 – أحمد محمد شاكر : تحقيق كتاب المعرب لأبي منصور الجواليقي، نشر: وزارة الثقافة المصرية، مركز تحقيق التراث ونشره، ط: 8 ، مطبعة دار الكتب، 1969م ، ص 20.

***

أهم المراجع:

- القرآن الكريم.
- صحيح مسلم.
- أدب الكاتب، لأبي محمد بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، 1958.
- إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط2، دار المعارف 1956.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للعلامة محمد مرتضى الزبيدي، القاهرة، 1306 هـ.
- الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، لأحمد زكي باشا، المطبعة الأميرية بمصر.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين الصفدي، مخطوط.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، 1964.
- جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي، حيدر آباد الدكن، 1344هـ.

- حركة التصحيح اللغوي فـي العصر الحديث، محمد ضاري حمادي، بغداد، 1980.
- خزانة الأدب ولـب لباب لسان العرب، للإمام عبد القادر بن عمر البغدادي، القاهرة، 1299هـ.
- الخليج: أربعون عاماً مـن الريادة والعطاء»، كتاب صادر عن دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة 2010.
- درة الغواص في أوهـام الخواص، للقاسم بن علي الحريري، ط الجوائب، 1299هـ.
- الصحـاح في اللغة، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، بولاق، 1282.
- العين.
- فتوح مصر والمغرب لابـن عبد الحكم، تحقيق: عبد المنعم عامر، ط : الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر. د.ت.
- القاموس المحيط، لمجد الديـن الفيروزآبادي، بولاق، ط1، 1282هـ.
- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، بولاق 1300هـ.
- مجلة مجمع اللغة العربية في مصر، ج4، سنة 1356.
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، بولاق، 1284هـ.
- المحكـم والمحيط الأعظم، لابن سيـده الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، القاهرة 1958.

- المصبـاح المنير في غريـب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، بولاق، 1289هـ.
- معجم أخطاء الكتّاب، لصلاح الدين الزعبلاوي، عني بالتدقيق فيـه وإخراجه وصنع فهارسه: محمـد مكي الحسني ومروان البواب، ط1، 2006، دار الثقافة والتراث، دمشق.
- المعـرَّب لأبي منصـور الجواليقـي، تحقيـق: أحمد محمد شاكـر، نشـر: وزارة الثقافـة المصرية، مركـز تحقيق التراث ونشره، ط: 8 ، مطبعة دار الكتب، 1969م.
- مقـال بعنوان: لغة أجنبية وأصوات عربية : ظاهرة الاستغراب الفكري واللغوي في اللغة العربية الحديثة ، منشور على موقع (صوت العربية).
- مقـال بعنـوان: مؤسسـات التعريـب ومنجزاتهـا: العقبات الحقيقيـة والمصطنعـة في طريـق التعريب، للعلامـة اللغوي ممـدوح حقـي، منشور في مجلـة «دعوة الحـق» المغربية، العدد: 55.
- مقـالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي: صفحات فـي التراث والتراجم واللغـة والأدب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2002.
- النحـو الوافي مع ربطـه بالأساليـب الرفيعة والحيـاة اللغوية المتجددة، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3.

الفهرس

- استهلال 5
- القسم الأول: المقدمات النظرية 11
  - ما التدقيق اللغوي؟ 11
  - جوانب عملية التدقيق اللغوي 13
  - حدود تصرف المدقق اللغوي 18
  - جولة في الماضي 19
  - جولة في العهد القريب 26
  - عُدة المدقق اللغوي 31
  - التحديات المزمنة 37
  - توصيات وقواعد لتدقيق ناجح 44

– القسم الثاني: مقدمات تطبيقية 55
– المنهج الوسط وضرورة التحري 56
– أخطاء صحيحة! 58
– الالتباس اللفظي 63
– الالتباس المعنوي 76
– الأخطاء الصرفية 80
– تأثيرات اللهجات العامية 86
– الخاتمة 89
– الملحق الأول: علامات الترقيم 95
– الملحق الثاني: تعريب الأسماء الأعجمية 101
– أهم المراجع 116